

ورقة سياساتية

فرص وأهمية الشراء العام المستدام في فلسطين

مقدم إلى

سلطة جودة البيئة

رام الله-فلسطين

مقدم من د. راجح مرار

20 أيار 2024

مقدمة

تشكل المشتريات العامة قوة اقتصادية شرائية هائلة، بل إن الحكومة هي المشتري الأكبر على مستوى اقتصاد الدول، ويشمل ذلك مختلف أنواع السلع والخدمات (الاستشارية وغير الاستشارية) والاشغال. تشير البيانات إلى أن المشتريات الحكومية تشكل ما نسبته 14.5% من إجمالي الناتج المحلي في الدول ذات الدخل المنخفض فيما تصل تلك النسبة إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. أما في العالم العربي، فيقدر البنك الدولي أن معدل حصة المشتريات العامة من الناتج المحلي الإجمالي تقع ما بين 15-20%، الأمر الذي يؤكد على أهمية المشتريات العامة كأداة ومحرك لدفع النمو الاقتصادي. لذلك، يمكن أن تلعب سياسات الشراء العام دوراً هاماً في آليات التحفيز الاقتصادي في مختلف دول العالم، ولا يقتصر دورها في كونها أداة من أدوات الإدارة المالية العامة خاصة بتنظيم وإدارة شراء السلع والخدمات المطلوبة من قبل الحكومات، فهي أيضاً وسيلة فعالة للحد من حدة الفقر وخلق فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من التحديات البيئية على وجه الخصوص.

تشير الأبحاث الحديثة إلى أن أنشطة المشتريات العامة مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن 15% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهو ما يمثل سبعة أضعاف الكمية المنبعثة من صناعة الطيران بأكملها. إن الحجم الهائل للمشتريات الحكومية يمنحها القدرة على تشكيل الأسواق، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة، والدفع باتجاه تبني ممارسات الاستدامة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. يمكن أن يلعب تحويل ممارسات المشتريات العامة دوراً رئيسياً في تحقيق مستقبل أكثر اخضراراً واستدامة دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية في عمليات الشراء، بما في ذلك كفاءة الطاقة، وممارسات العمل العادلة، والمصادر المحلية. أيضاً يمكن أن تكون المشتريات رافعة لتنفيذ نهج الاقتصاد بأكمله لتغيير المناخ، من خلال مواءمة قرارات الشراء مع أهداف الاستدامة والمناخ، والمشاركة مع الموردين لدفع التغيير الإيجابي، وتعزيز الابتكار والشفافية في جميع أنحاء سلسلة التوريد. بمعنى آخر، تبرز المشتريات العامة، عندما تتماشى مع مبادئ الاستدامة، كأداة اقتصادية فعالة قادرة على النهوض بأهداف إنمائية متنوعة. وهذا يشمل تحفيز الابتكار في التقنيات والمنتجات الخضراء، وترشيد النفقات الحكومية لتحقيق وفورات في التكاليف، ومعالجة المخاطر البيئية المتصاعدة، وتحقيق الكفاءة المثلى في استخدام الموارد، وتسهيل التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

سيطرت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين طوال القرن الماضي، وأدى ذلك بدوره إلى خلق عددٍ لا يحصى من التحديات البيئية، والتي باتت تهدد حياة البشر واقتصاداتهم بطرق مختلفة، هذا عدا عن التهديدات المستقبلية الأكثر خطورة للأجيال القادمة في حال بقيت الاستدامة غائبة عن ممارساتنا الاقتصادية.

يعتبر دور الحكومات في تعزيز بالغ الأهمية في تعزيز الاستدامة وتقليل الآثار البيئية السلبية للنمو الاقتصادي وتطور المجتمعات. نتيجة لذلك، أخذت العديد من المؤسسات والأطر الدولية والحكومات حول العالم بزيادة التركيز على السياسات العامة التي تعالج التدهور البيئي الناجم عن الاستهلاك والإنتاج غير المسؤولين. فيمكن للحكومات، من خلال نظم الإنفاق لديها، دعم وتحفيز نظام بيئي مستدام للاستهلاك والإنتاج. لذلك، وخلال العقد الأخيرين، سارع العديد من دول العالم للتبني نموذجا لشراء العام المستدام والشراء الأخضر، وذلك من خلال إدراك تلك الدول أن

التطبيق العملي للمشتريات العامة الخضراء ودمج الاعتبارات البيئية في عمليات الشراء من المتوقع ان يؤدي إلى تحقيق الكفاءة وتوفير الموارد على المدى الطويل اما بشكل مباشر (مثل تقليل فاتورة الطاقة) او غير مباشر (من خلال تحفيز لابتكار والمبادرات الريادية الخضراء، وتشجيع الاستهلاك المسؤول، وتمهيد الطريق لغد أكثر استدامة).

على سبيل المثال، كانت اليابان أول دولة آسيوية تضع سياسة المشتريات الخضراء، وبشكل طوعي، حيث تم تطوير خطة عمل لتخضير العمليات الحكومية" في العام 1995 تضمنت التزامات المشتريات العامة الخضراء ومتطلبات الإبلاغ، ومع بداية العام 2001، دخل حيز النفاذ قانون تشجيع شراء السلع والخدمات الصديقة للبيئة" (قانون تشجيع الشراء الأخضر" الذي يلزم الحكومة بوضع سياسة أساسية)، كما وأصدرت الحكومة اليابانية أول سياسة أساسية وقائمة تضم 101 سلعة محددة إلى جانب معايير الشراء العام المرافقة. أيضا، فيالعام 2008، قررالاتحادالأوروبيانهمالعام 2010، يجبانتشماللمعاييرالبيئية 50% من المناقصات العمومية العلنية في 10 قطاعات. كما قررت الحكومة الأمريكية في العام 2011، أن 95% من المناقصات العلنية الحكومية يجب أن تشمل الشروط البيئية بما في ذلك الكفاءة في إنتاج الكهرباء، موفرة للماء، المنتجات مصنوعة من المواد المتفككة وتلبي معايير وكالة البيئة الأمريكية

1. السياق العام في فلسطين

عانت البيئة الفلسطينية ولفترة طويلة من تحديات كبيرة أدت الى تدهور بيئي مضطرد في مختلف العناصر البيئية، وهو ما يرتبط بشكل كبير بالتحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد والمجتمع وعلى مختلف مكونات البيئة الفلسطينية من مياه وتربة وهواء، بالإضافة الى جملة من التحديات الذاتية والمرتبطة بالاستهلاك والإنتاج غير المستدامين في مختلف الأنشطة الاقتصادية وعلى مستوى الافراد والاسر. أن الزيادة المضطردة في عدد السكان وتأثيرها على عملية النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي يشكل طلبا متزايدا على المصادر الطبيعية وبالتالي ارتفاع كمية المخلفات والملوثات الناتجة عن زيادة الاستهلاك؛ فيولد الفلسطينيون حجما كبيرا من النفايات مع القليل فقط منها الذي يتم التخلص منه بشكل صحيح، حيث إن نسبة إعادة التدوير لا تتجاوز واحد في المئة (1%) فقط من حجم النفايات التي يتم توليدها. وهذا طبعا، عدا عن مشكلة النفايات السائلة المنزلية والصناعية.

تتداخل العناصر البيئية مع مختلف القطاعات التنموية في فلسطين، أي ان الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات قد تؤثر على البيئة بطرق متعددة، سواء كانت إيجابية أو سلبية. على سبيل المثال، تعتمد الزراعة بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والهواء، فيمكن أن تؤثر ممارسات الزراعة غير المستدامة مثل استخدام المبيدات الكيميائية والتسميد الزراعي الزائد على التربة وتلوث المياه. كذلك الحال بالنسبة الى الصناعة التي من الممكن ان تنتج لعدد من الملوثات البيئية مثل الغازات السامة والمواد الكيميائية الضارة والنفايات الصلبة، كما تسهم وسائل النقل في انبعاث الغازات الدفيئة وتلويث الهواء. لذلك، للتخفيف من تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة، لا بد من ضرورة تطوير سياسات عامة فعالة من اجل الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، والدفع بالممارسات البيئية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع العام لا بد من اتخاذ إجراءات وممارسات صديقة للبيئة مثل تنظيم الصناعة لتقليل الانبعاثات وتنمية الزراعة المستدامة وتعزيز السياحة البيئية وتعزيز وسائل النقل النظيفة والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء.

بالاستناد إلى بيانات وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الصحة، نجد أن حصة المشتريات العامة في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية تصل إلى 12.3% (تشمل مشتريات الخدمات الصحية والتحويلات الطبية). وإذا ما

استثنينا مشتريات التحويلات الطبية، نجد أن حصة تلك المشتريات تصل إلى 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، يشير موقع المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام أن إجمالي الإنفاق السنوي على المشتريات العامة يقدر بحوالي 750 مليون دولار، وتشكل المشتريات العامة حوالي 22% من إجمالي صافي الإنفاق الحكومي، ويبلغ شراء اللوازم 47% من حجم المشتريات السنوي، أما شراء الأشغال فيبلغ 45% من حجم المشتريات، و8% لشراء الخدمات.

إن النسبة المرتفعة من قيمة المشتريات العامة في فلسطين يعني أن لدى الحكومة قوة شرائية كبيرة يمكن توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تبني ممارسات الشراء المستدام لتحفيز السوق نحو تبني ممارسات أكثر استدامة وصديقة للبيئة. أي أنه من المتوقع أن تشكل المشتريات العامة أداة فعالة الخضراء أو المستدامة أداة فعالة وحاسمة في تعزيز البيئة وتقليل الآثار السلبية للاستهلاك والانتاج غير المستدامين، وإن أي تغييرات نحو الشراء المستدام من شأنها أن يكون لها تأثير واسع النطاق يؤدي إلى تحسين معايير الإنتاج والاستدامة في مختلف القطاعات، مثل البنية التحتية والطاقة والنقل.

تهدف هذه الورقة السياساتية إلى البناء على نتائج التقرير الوطني والمقابلات التي تم إجراؤها، من أجل تحديد السياسات والتوصيات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشراء العام المستدام في فلسطين، وما يحتاجه ذلك من عناصر البيئة التمكينية (القوانين، الأطر التنظيمية والمؤسسية، بناء القدرات الفنية والمهارية، الخ)، مرفقة بتوجيهات محددة للفاعلين السياسيين والمؤسسات ذات الصلة، وتحديد الانعكاسات الإيجابية لتطبيق المفهوم في الواقع الفلسطيني سواء المالية، أو البيئة، أو المؤسسية، أو تلك المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أيضاً، فرص وامكانيات تطبيق هذا المفهوم، نماذج وأمثلة تطبيقية على الشراء العام الأخضر.

2. تحليل الواقع العام في فلسطين المرتبط بتحديات الاستدامة البيئية والشراء العام

1.2 تحليل الواقع البيئي في فلسطين

هناك العديد من الأدلة القوية على التدهور البيئي في الأراضي الفلسطينية، بما يشمل مجاري المياه السطحية والجوفية والنظم الإيكولوجية البحرية بسبب تصريف المياه المستعملة غير المعالجة والنفايات الصلبة ومخلفات الصناعة. فقد شكل النمو السكاني السريع، ونمو المناطق الحضرية والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية ضغطاً شديداً على سلع وخدمات النظم الإيكولوجية:

1. لقد عملت إسرائيل، وما زالت، على تفاقم الأضرار البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ احتلالها للضفة الغربية وغزة في عام 1967. وقد قامت إسرائيل بانتهاكات بيئية جسيمة عديدة مثل قلع الأشجار وسرقة المياه وتلويث الوديان بالصرف الصحي من المستوطنات غير الشرعية. علاوة على ذلك، أدت التأثيرات السلبية للاحتلال المطول إلى فقدان التنوع البيولوجي البشري والحيواني، مما يضر بالزراعة، ويقوض الاستدامة البيئية. يتمثل أحد جوانب تدهور البيئة في سيطرة الاحتلال على الموارد المائية الفلسطينية، مما خلق تحديات كبيرة لدى الفلسطينيين في الوصول إلى المياه النظيفة، مما أثر على الصحة العامة وسبل العيش. كما وأدت مصادرة الأراضي لصالح المستوطنات، وتدمير الموارد الطبيعية، ونقل المخلفات الصناعية الاسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية إلى تلوث الأراضي والهواء، وإلحاق الضرر بالأراضي الزراعية والتسبب في مخاطر صحية.

2. من أخطر القضايا التي مارستها إسرائيل هي التخلص من نفاياتها الصلبة في المناطق الفلسطينية، ولا سيما النفايات الخطرة. وفقاً لاتفاقات أوسلو، كان على إسرائيل نقل النفايات الخطرة المتولدة في الأراضي الفلسطينية إلى مطامر نفايات إسرائيلية للتخلص منها بشكل صحي. ومع ذلك، على الرغم من محدودية وجود مطامر مناسبة للتخلص منها في الضفة الغربية، إلا أن إسرائيل فعلت العكس تماماً وذلك بنقل نفاياتها الخطرة إلى المناطق الفلسطينية ومعالجتها فيها. على الرغم من تطوير الحكومة الفلسطينية لاستراتيجيات إدارة النفايات، فإن جميع الأراضي في الضفة الغربية التي يمكن استخدامها لبناء مرافق التخلص من النفايات موجودة في المنطقة "ج"، وبالتالي تخضع لنظام التصاريح المعرقل في إسرائيل. على سبيل المثال، أجلت إسرائيل باستمرار مشروعاً لمرافق التخلص من النفايات بالقرب من رام الله، أحد أكبر المراكز الحضرية في فلسطين، منذ عام 2003.
3. إضافة إلى مخلفات المستوطنات الإسرائيلية، تتلوث مجاري المياه العذبة والمياه الجوفية في الضفة الغربية وغزة بنفايات المدن والقرى الفلسطينية. ففي العديد من المناطق تتسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى طبقة المياه الجوفية، مما يؤثر على جودتها: تركيزات عالية موضعية من الفلوريدات والنترات تم تحديدها.
4. أدى النمو السكاني وتوسع الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة الطلب على المياه. هذا بالإضافة إلى الاستخدام الجائر للمياه الجوفية في قطاع غزة التي تواجه أزمة مياه كبيرة، حيث انخفض مستوى المياه في طبقة المياه الجوفية الساحلية إلى أكثر من 10 أمتار تحت مستوى سطح البحر. إن إمكانيات جمع وإعادة تدوير المياه المستعملة غير مستغلة بشكل كاف في فلسطين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب بشكل كبير على المياه العذبة في الأنشطة الاقتصادية والاستخدامات الأخرى التي تشكل المياه المعالجة مصدر كبير لها في العديد من دول العالم. أيضاً، هناك سوء إدارة كبير وممارسات غير مستدامة للمياه الجوفية والينابيع في فلسطين، يشمل ذلك تعميق الآبار الارتوازية وإعادة تأهيلها، وحماية الينابيع، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي، وتنفيذ وحدات تحلية المياه الصغيرة النطاق.
5. هناك ضعف ملحوظ في القدرة على التخلص من النفايات الصلبة، فتكافح المجتمعات المحلية والبلديات والمجالس القروية في تغطية تكاليف جمع النفايات ونقلها والتخلص منها. في العام 2019، تم التخلص مما يقدر بنحو 343 طناً من النفايات الصلبة يومياً في الضفة الغربية و443 طناً يومياً في قطاع غزة في مكبات النفايات، التي يقع بعضها بالقرب من أراض زراعية أو مناطق حضرية. هذه النفايات تلوث التربة في هذه المناطق.
6. هناك زيادة كبيرة في معدلات غازات الدفيئة المنبعثة، والتي ارتفعت من 2739.9 طن العام 2006 إلى 4.527.70 طن العام 2018، أي بزيادة مقدارها 65.2%. ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى الزيادة في أنشطة الصناعة في فلسطين خلال هذه الفترة، إضافة إلى الزيادة في أعداد المركبات كما ذكرنا سابقاً، وما يترافق مع ذلك من زيادة انبعاثات مخلفات هذه الأنشطة. لقد ترافقت هذه الزيادة في انبعاث الغازات الصارة مع قلة الاهتمام الوطني بمشاريع البيئة والمناخ، وضعف القدرات والإمكانيات الفنية للبدء في هذه المشاريع وإتمامها، وضعف الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والتدخلات للتكيف مع التغير المناخي.
7. هاك نمو مضطرب في تلوث التربة نتيجة تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة في الوديان والأراضي الزراعية، والبقايا من المحاجر وصناعة الحجر والرخام، والاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية. كل عام، يستخدم 502.7 طن من المبيدات في الضفة الغربية، ويؤثر تغير أنماط المحاصيل أيضاً على التنوع البيولوجي للتربة.
8. تشهد الأراضي الفلسطينية نمو سريع في المناطق الحضرية، حضراً سريعاً، حيث تضاعف عدد سكان الحضر ثلاث مرات تقريباً في السنوات الـ 25 الماضية، مما زاد بشكل كبير من التوسع العمراني على حساب المنطقة

المزروعة. ويزيد هذا التغير في استخدام الأراضي من التعرض للظواهر الجوية المتطرفة، بما في ذلك الفيضانات المفاجئة.

2.2 الاستدامة البيئية في التشريعات الفلسطينية

في فلسطين، لا تقتصر المنظومة التشريعية والتنظيمية على تشريعات ولوائح تدعو الى ضرورة أخذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة. بل هناك العديد من التشريعات الصريحة والضمنية وغيرها من المبادئ التوجيهية في الخطط الوطنية التي تدعو إلى اتخاذ تدابير الحفاظ على البيئة وحمايتها، علاوة على أن فلسطين ملتزمة بأهداف التنمية المستدامة، التي تحتوي على العديد من الأهداف البيئية مضمنها الشراء العام المستدام. علاوة على ذلك، هناك قانون حصري للبيئة (القانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة)، والذي تم صياغته منذ إنشاء السلطة الفلسطينية نفسها.

في العام 1996، وبمرسوم رئاسي، تم إنشاء "سلطة البيئة الفلسطينية"، كأول مؤسسة حكومية تعنى بشؤون البيئة من كافة جوانبها وتقود عملية تنظيم العمل في المجال البيئي لحمايتها ولصيانتها. تعتبر سلطة جودة البيئة الهيئة الرسمية للسلطة الفلسطينية المسؤولة عن السياسة البيئية، هي مؤسسة عامة مخصصة لمعالجة التحديات البيئية المختلفة في فلسطين بالإضافة إلى وضع المعايير البيئية وإجراء الدراسات المتعلقة بالبيئة.

أيضاً، تتداخل وتشترك مجموعة متعددة من القوانين والتشريعات في تنظيم وتحديد آليات للتعامل مع قضايا بيئية في قطاعات مختلفة. أبرزها قرار بقانون رقم (14) لسنة 2015م بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة¹، قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية²، قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003م³، قرار بقانون رقم (37) لسنة 2021 بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات⁴، قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004م⁵، قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014م بشأن المياه⁶، وقرار بقانون رقم (10) لسنة 2011م بشأن قانون الصناعة⁷. على الرغم من أن هذه القوانين تنظم بشكل رئيسي عمل المؤسسات الحكومية أو القطاعات التنموية المنضوية تحتها، إلا أن كل منها تضمن بنود لها علاقة مباشرة في الاستدامة البيئية.

من المهم الإشارة إلى أن مسؤولية العمل البيئي لا تقع على عاتق سلطة جودة البيئة وحدها وإنما تشاركها فيها كل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية الأخرى المعنية بالشأن البيئي الفلسطيني (سلطة المياه، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، وزارة الحكم المحلي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وغيرها)، وذلك انطلاقاً من مبدأ الشراكة والتكامل في العمل.

¹<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16740>

²<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12358>

³<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14461>

⁴<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17557>

⁵<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14778>

⁶<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16597>

⁷<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16288>

تم انشاء **سلطة المياه** بموجب قانون رقم (2) لسنة 1996 بشأن إنشاء سلطة المياه الفلسطينية. تلا ذلك، قانون المياه رقم (3) للعام 2002 الهادف إلى تكليف سلطة المياه الفلسطينية بمهام تنظيم القطاع⁸، إلى جانب قانون بقرار رقم (14) للعام 2014 بشأن تعريف الصلاحية الموكلة لسلطة المياه وتقليل تقاطع الصلاحيات مع الجهات الرسمية الأخرى، بهدف إدارة وتطوير مصادر المياه في فلسطين، في سبيل رفع مستوى الخدمات المقدمة. إلى جانب سلطة المياه الفلسطينية، صدر القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 لينص بمادته السابعة عشر⁹ على تشكيل **مجلس تنظيم قطاع المياه**.

في عام 2009، لاحقاً لإقرار قانون الكهرباء العام رقم (13) للعام 2009، تم وضع الخطوط العريضة لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء، بحيث تتركز آليات تنظيم القطاع على ثلاثة مستويات، أولها المستوى السياسي المتمثل ب**سلطة الطاقة والموارد الطبيعية** لوضع السياسات العامة والاستراتيجيات، وثانيها المستوى الرقابي المتمثل ب**مجلس تنظيم قطاع الكهرباء** للرقابة على كافة أنشطة قطاع الكهرباء والموازنة بين أطرافها، وثالثها المستوى التنفيذي المتمثل بشركات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء (سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، 2019). من أهداف سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استخدامات الطاقة من كافة مصادرها ورفع كفاءة الطاقة وتقليل الفاقد، وهو ما من شأنه ان يدعم مباشرة العمل البيئي ويشير الى تضمينه في هذا المجال.

3.2 واقع الشراء العام في فلسطين

شهدت فترة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية على اثر اتفاق أوسلو عام 1993 والبدء ببناء المؤسسات العامة الفلسطينية صدور العديد من القوانين والتشريعات النازمة للشراء العام في فلسطين، أبرزها قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998، القانون رقم (9) لسنة 1998 بشأن اللوازم العامة وتعديلاته، القانون رقم (6) لسنة 1999 بشأن العطاءات للأشغال الحكومية، والقرار بقانون رقم (15) لسنة 2011 بشأن الشراء العام والذي حدد الإجراءات والمعايير التي يجب اتباعها في عمليات الشراء العامة، بما في ذلك الإعلان عن المناقصات العامة والخاصة، وإجراءات تقديم العروض، وتقييمها، واختيار الفائزين.

في العام 2014، صدر القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام وتعديلاته، تبعه قرار مجلس الوزراء رقم (5) بنظام الشراء العام، ومن ثم قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2016 بتعديل نظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014م. بمقتضى أحكام القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014، تم استحداث المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام مكون له الشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة، وله موازنته الخاصة ضمن الموازنة العامة للدولة. انيط بالمجلس رسم وإعداد السياسات الوطنية الخاصة بالشراء العام ورفعها لمجلس الوزراء لغايات إقرارها.

8https://maqam.najah.edu/media/uploads/2021/09/legislations/F__Documents_20e34161-9bd2-4115-95fe-d6cb071047de.pdf

9- المادة 17 من القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 " ينشأ بقرار من مجلس الوزراء مجلساً يسمى " مجلس تنظيم قطاع المياه " وينظم وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. يكون المقر الرئيس للمجلس في مدينة القدس، ويكون المقر المؤقت له في أي مكان آخر في فلسطين، ويجوز بقرار من مجلس الإدارة إنشاء فروع في كافة المحافظات".

بالإضافة الى المجلس الأعلى للشراء العام، منحت الفقرة 1 من المادة 13 من القرار بقانون الشراء العام رقم (8) لسنة 2014 دائرة اللوازم العامة في وزارة المالية صلاحية تطبيق سياسات الشراء العام المصادق عليها من قبل المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، حيث يشكل مجلس الوزراء وفق المادة 13 من نظام الشراء العام وبناءً على تنسيب وزير المالية لجنة مركزية لعطاءات اللوازم والخدمات غير الاستشارية والخدمات الاستشارية "عدا المتعلقة بالأشغال".

أيضاً، دائرة العطاءات المركزية في وزارة الأشغال العامة، وهي أيضاً لها صلاحيات تطبيق سياسات الشراء العام المصادق عليها من قبل المجلس والمتعلقة بالأشغال والخدمات الاستشارية المتعلقة بها، وذلك وفقاً للفقرتين (1) و (2) من المادة 15 من القرار بقانون الشراء العام، حيث يشكل مجلس الوزراء وفق المادة 12 من نظام الشراء العام وبناءً على تنسيب وزير الأشغال العامة والإسكان لجنة مركزية لعطاءات الأشغال العامة والخدمات الاستشارية الهندسية المتعلقة بتنفيذها.

بالاستناد إلى بيانات وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الصحة، نجد أن حصة المشتريات العامة في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية تصل إلى 12.3% (تشمل مشتريات الخدمات الصحية والتحويلات الطبية). وإذا ما استثنينا مشتريات التحويلات الطبية، نجد أن حصة تلك المشتريات تصل إلى 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، يشير موقع المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام أن إجمالي الإنفاق السنوي على المشتريات العامة يقدر بحوالي 750 مليون دولار، وتشكل المشتريات العامة حوالي 22% من إجمالي صافي الإنفاق الحكومي، ويبلغ شراء اللوازم 47% من حجم المشتريات السنوي، أما شراء الأشغال فيبلغ 45% من حجم المشتريات، و8% لشراء الخدمات.

كما هو الحال في معظم الدول العربية، فإن الدراسات والتقارير حول الشراء العام المستدام (وخصوصاً الشراء العام الأخضر) في فلسطين غير متوفرة حسب علمنا، فهناك فقط بعض الإشارات المحدودة إلى المفهوم خاصة في الخطط والاستراتيجيات المرتبطة بسلطة جودة البيئة. على سبيل المثال ورد في الخطة الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين (2017-2022) الذي أعدته سلطة جودة البيئة ضمن برنامج "Switchmed" عام 2016، وذلك من خلال تعزيز المشتريات العامة الخضراء في مشاريع البنية التحتية في قطاع الإسكان والبناء. أيضاً، تضمنت الاستراتيجية القطاعية للبيئة 2021-2023 في الهدف الاستراتيجي (البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مصانان ومداران بطريقة مستدامة) على نتيجة رئيسية ترتبط بالشراء العام الأخضر (الاستدامة البيئية مضمنة في أنظمة الشراء العام والعطاءات، حيث وضعت سلطة جودة البيئة هدف لها الوصول إلى 60% في قيمة المؤشر الأول (نسبة التقدم في تضمين مفهوم الاستدامة البيئية في نظام العطاءات المركزية) لهذه النتيجة في العام 2023، و40% في قيمة المؤشر الثاني (نسبة التقدم في تضمين مفهوم الاستدامة البيئية في نظام الشراء العام) لهذه النتيجة في العام 2023. عدا عم ذلك، فإن هناك غياب شبه تام للمفهوم لدى الجهات ذات العلاقة سواء على مستوى الشراء العام، أو على مستوى السياسات الخاصة بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر في فلسطين.

3. التجارب الدولية في مجال الشراء العام المستدام/الأخضر

تشكل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة أسباباً جذرية لثلاث أزمات لكوكب الأرض: تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث. في الوقت ذاته، فإن اعتمادنا على الموارد الطبيعية يتزايد. فقد ارتفعت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية عالمياً 65% من عام 2000 إلى عام 2019. وفي مقابل هذا الارتفاع، ما زال هناك الكثير من الهدر والممارسات غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك وفي معالجة النفايات. فعلى سبيل المثال، لا تتم إدارة الغالبية العظمى من النفايات

الإلكترونية بشكل آمن، وفي الكثير من البلدان ما زالت نسبة إعادة التدوير متدنية جداً. وبالنسبة للغذاء، يتم فقدان أو هدر الكثير من المواد الغذائية والطعام، حيث يتم فقدان أكثر من 30% من المواد الغذائية على مستوى العالم قبل أو بعد الوصول إلى المستهلكين النهائيين.

تشكل المشتريات العامة قوة اقتصادية شرائية هائلة، بل إن الحكومة هي المشتري الأكبر على مستوى اقتصاد الدولة. وتشترى الدولة مختلف أنواع السلع والخدمات (الاستشارية وغير الاستشارية) والاشغال. لذلك، يمكن أن تلعب سياسات الشراء العام دوراً هاماً في آليات التحفيز الاقتصادي في مختلف دول العالم، ولا يقتصر دورها في كونها أداة لشراء السلع والخدمات المطلوبة، فهي أيضاً وسيلة فعالة للحد من حدة الفقر وخلق فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من التحديات البيئية على وجه الخصوص.

في العقدين الماضيين، تطورت السياسة البيئية في اتجاهات متعددة وذلك بسبب تفاقم الأزمة البيئية والمناخية وبسبب انماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي سادت خلال القرن الماضي. وتشمل هذه السياسات تشريعات مباشرة أو تنظيمية (على سبيل المثال، إصدار المعايير والشهادات الفنية البيئية)؛ والأدوات البيئية القائمة على السوق (على سبيل المثال، حصص ورسوم التلوث، والإعانات، وتراخيص التلويث القابلة للتداول)؛ واستراتيجيات متعلقة بالإفصاح (مثل وضع العلامات البيئية والبرامج الترويجية). وفي مجال الإدارة المالية العامة، هناك أداتان أساسيتان يمكن للحكومات استخدامهما للتخفيف من التهديدات البيئية ودعم وتحفيز الاستدامة، وهما: الضرائب والمشتريات العامة.

دفعت التحديات البيئية والاقتصادية العديد من الحكومات حول العالم إلى إدخال تدابير في أنظمة مشترياتها العامة تهدف إلى دعم وتعزيز الشراء العام المستدام ولتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات؛ على سبيل المثال، تحديد أهداف للحد من إنتاج النفايات وتعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري، وتعزيز ممارسات مثل إعادة استخدام المنتجات وتجديدها وإعادة تدويرها لتقليل النفايات واستنزاف الموارد، وتبني أنماط حياة أكثر استدامة من خلال استهلاك كميات أقل واختيار المنتجات ذات التأثيرات البيئية الإيجابية، وضمان توافر المعلومات ذات الصلة ورفع الوعي بالتنمية المستدامة وأنماط التعايش السليمة مع الطبيعة، وتجديد الدعم المالي والفني لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لتحقيق أنماط الاستهلاك المستدام.

شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الاهتمام بتوظيف المشتريات العامة كـ "هدف سياساتي إضافي (ثانوي)"، مما يعني أن الحكومات يمكنها استخدام المشتريات العامة كأداة سياساتية لتحقيق أغراض بيئية أو لتعزيز التنمية الاقتصادية، إلى جانب الهدف الأساسي للمشتريات العامة المتمثل في توفير السلع والخدمات والأشغال بمبدأ "القيمة مقابل المال". وبالفعل، في عام 2002، أوصى مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الدول الأعضاء لإيلاء المزيد من الاهتمام بالقضايا البيئية في المشتريات العامة للمنتجات والخدمات. وتم الاعتراف بالمشتريات العامة أيضاً كأداة رئيسية لتعزيز المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة خلال قمة جوهانسبرج للتنمية المستدامة في عام 2002. وأصدرت المفوضية الأوروبية (EC) توجيهات بشأن السياسة المتكاملة للمنتجات (IPP) في عام 2003، موصية الدول الأعضاء بزيادة مستوى المشتريات العامة الخضراء لديها (United Nations, 2008).

خلال العقد الأخير، نشطت مجموعة كبيرة من المنظمات والشبكات الدولية والإقليمية في تعزيز المشتريات العامة المستدامة والترويج لها من خلال أنشطة زيادة الوعي وبناء القدرات والمنشورات والمبادرات العملية. تشمل هذه المنظمات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، والشبكة الدولية للمشتريات الخضراء (IGPN)، والحكومات المحلية من أجل الاستدامة (LGS)، مبادرة المشتريات الخضراء الأمريكية الشمالية للتعاون البيئي (CEC) (NAGPI)، وفريق عمل مراكز المعنى بأساليب الحياة المستدامة (The Marrakech task Force on sustainable lifestyles)؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) (United Nations, 2008). ونظرًا للحالة المتقدمة للمشتريات العامة الخضراء في الاقتصادات المتطورة (مقارنة بالدول النامية)، يمكن لهذه المنظمات الدولية تعزيز بيئة دولية تساعد الدول النامية على الانتقال إلى اقتصاد أخضر وأكثر استدامة من خلال التعاون الدولي والمساعدة الفنية والمالية. يمكن لفلسطين أيضًا الاستفادة من هذه المنظمات والشبكات لتطوير نظام مشتريات عامة مستدام.

أصبح الشراء العام الأخضر الآن أداة سياساتية معترف بها بشكل كبير لمواجهة التحديات البيئية من خلال تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين. يؤكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أن "المشتريات العامة المستدامة قد وصلت إلى نقطة تحول حيث لم تعد أهميتها كأداة استراتيجية لدفع الاستدامة وتحويل الأسواق موضع شك. ووفقًا للبرنامج، يقوم عدد كبير من الحكومات الوطنية الآن بإدراج تدابير المشتريات العامة المستدامة في السياسات والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية في أنظمة الشراء العام لديها.

في الحقيقة، نجد اليوم مجموعة كبيرة من المبادرات والخطط العملية لتنفيذ الشراء العام المستدام في دول كثيرة حول العالم، بما فيها الدولة المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وإن كانت الدول ذات الدخل المرتفع قد قطعت شوطًا متقدمًا على نظيراتها من الدول النامية الأخرى. وفي المقابل، هناك أيضًا مبادرات جادة وسياسات ترسم وتشريعات تسن آخذة في طريقها إلى التنفيذ في عدد كبير من الدول النامية في إطار أجندة 2030. يتم قياس عدد البلدان التي تنفذ سياسات وخطط عمل المشتريات العامة المستدامة من قبل أهداف التنمية المستدامة (الهدف 12.7.1) من خلال تقييم مستوى تنفيذ المشتريات العامة المستدامة في البلدان التي قدمت حكومتها الوطنية أو الفيدرالية تقريرًا عن أنشطة المشتريات العامة المستدامة من خلال تقييم 6 معايير مختلفة:

1. وجود سياسة أو خطة عمل لسياسات المشتريات العامة المستدامة.
2. ما إذا كان الإطار القانوني للمشتريات العامة يدعم تنفيذ المشتريات العامة المستدامة.
3. وجود إجراءات ووسائل متبعة لدعم الممارسين للمشتريات العامة لتبني وتنفيذ المشتريات العامة المستدامة.
4. ما إذا كان قد تم تطوير معايير محددة لدعم ممارسات المشتريات العامة المستدامة.
5. ما إذا كان يتم رصد ومتابعة ممارسات المشتريات العامة المستدامة.
6. ما إذا كان يتم جمع البيانات حول تنفيذ المشتريات العامة المستدامة.

1.3 الشراء العام الأخضر في الاتحاد الأوروبي

أخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه دعم التحول نحو مشتريات عامة خضراء، مما أدى إلى تنفيذ العديد من سياسات تأطير المشتريات العامة الخضراء في مؤسساته، وقد باتت بعض هذه السياسات ملزمة قانونياً. بالإضافة إلى ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي مؤخراً "الصفقة الخضراء" والتي تهدف إلى "جعل أوروبا أول قارة محايدة مناخياً في العالم"، مع الأخذ في الاعتبار أن الشراء العام الأخضر في دول الاتحاد الأوروبي يزداد تقدماً.

لقد تطور مفهوم الشراء العام الأخضر في الاتحاد الأوروبي على مدى العقدين الماضيين. بدأت المفوضية الأوروبية (EC) في الاهتمام بالبيئة في المناقصات العامة في وقت مبكر من عامي 1996 و1998. ومنذ ذلك الحين، ركز الاتحاد الأوروبي تدريجياً على الجوانب البيئية في المشتريات العامة. وفي عام 2001، أصدرت المفوضية الأوروبية توجيهها بسلط الضوء على الروابط المتبادلة بين ندرة الموارد الطبيعية والإنتاج والاستهلاك المستدامين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على استخدامات المشتريات العامة لصالح المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة. وفي عام 2003، في "الاتصالات بشأن سياسة المنتجات المتكاملة"، شجعت المفوضية الأوروبية الدول الأعضاء على رسم خطط العمل الوطنية لتعزيز الشراء العام الأخضر. (Pouikli, 2021).

ومع ذلك، فإن الوثيقة السياسية الأكثر شمولاً المتعلقة بالشراء العام الأخضر التي صاغتها المفوضية الأوروبية كانت "الاتصالات بشأن المشتريات العامة من أجل بيئة أفضل" لعام 2008. تم وضع معايير بيئية لأكثر من 20 مجموعة من المنتجات. بعد ذلك، تم في العديد من الحالات دمج متطلبات الشراء العام الأخضر الإلزامية الصريحة في أجزاء أخرى من التشريعات مثل لائحة "Energy Star" عام 2008، والتوجيه الخاص بالمركبات النظيفة (2009)؛ والتوجيه الخاص بالمباني (2010)؛ وتوجيهات كفاءة الطاقة.

والأمر المثير للاهتمام في تجربة الاتحاد الأوروبي هو المتابعة والتقييم المستمرين للتقدم المحرز في تنفيذ الشراء العام الأخضر. ففي عام 2012، أشار تقرير تقييم حول تطبيق ممارسات الشراء العام الأخضر في الاتحاد الأوروبي إلى أنه تم تنفيذ معايير الشراء الأخضر الأساسية بشكل كبير، وإن كان بمستويات متفاوتة بين الدول الأعضاء. وأظهر التقرير أن 26% من العقود العامة التي وقعتها السلطات العامة في الاتحاد الأوروبي تضمنت جميع معايير الشراء العام الأخضر الأساسية للاتحاد الأوروبي، وأن 55% من هذه العقود تضمنت معياراً أساسياً واحداً على الأقل من المعايير العامة للشراء العام الأخضر للاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، تقدم المفوضية الأوروبية بانتظام أمثلة حقيقية من أرض الواقع من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الشراء العام الأخضر (CEPS, 2012).

علاوة على ذلك، أدى إصلاح المشتريات العامة في الاتحاد الأوروبي في عام 2014 إلى اعتماد المادة 18 (2)، التي تعترف صراحة بأنه "يجب على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير المناسبة لضمان امتثال المشغلين الاقتصاديين، في أداء العقود العامة، للالتزامات المعمول بها في مجالات القانون البيئي والاجتماعي وقانون العمل. واليوم بات هناك في الاتحاد الأوروبي مئات المعايير البيئية التفصيلية المكتوبة لشراء المنتجات والخدمات والأشغال والمتوفرة للجهات المشترية وللموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات. وتشمل هذه المعايير المجالات التالية: المنسوجات، وسائل النقل، إنارة الطرق وإشارات المرور، وتصميم وإنشاء وصيانة الطرق، وصيانة الأماكن العامة، والدهانات والتلميع (الورنيش) وعلامات الطريق، وتصميم وبناء وإدارة المباني المكتبية، ومعدات التصوير والمواد الاستهلاكية، وخدمات الطباعة، والأثاث خدمات تقديم الطعام وآلات البيع

الذاتي، والكهرباء، ومراكز البيانات وغرف الخوادم والخدمات السحابية، وأجهزة الحاسوب والشاشات وأجهزة التابلت والهواتف الذكية، ومستحضرات التنظيف.

2.3 التجربة الآسيوية في الشراء العام الأخضر

هناك تجارب رائدة في موضوع الشراء العام المستدام في العديد من الدول الآسيوية، وعند مراجعة الأدبيات بهذا الخصوص يتبين أن بعض الدول الآسيوية لديها تجارب سابقة في هذا المجال، وفي الإطار الأشمل لتعزيز انماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بل حتى إن بعض التجارب الآسيوية تتفوق على بعض تجارب الدول الأوروبية. وعلى سبيل المثال، هناك أفكار أولية وتجارب حول الشراء العام الأخضر في اليابان منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كما أن العديد من القوانين المتعلقة بالشراء العام المستدام في اليابان أصبحت إلزامية منذ مطلع القرن. وفي الحقبة، هناك تجارب رائدة في بلدان آسيوية أخرى مثل الصين وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى تجارب واعدة في دول مثل ماليزيا، ولاوس، وفيتنام، وتايلاند، والتي تتم عن وعي متقدم بأهمية الشراء العام الأخضر.

بدأت حكومة الصين في اعتماد سياسات المشتريات العامة الخضراء في وقت مبكر، حيث بدأت بالتخطيط له في العام 2003، وذلك بهدف تعزيز التنمية المستدامة والمجتمع الصديق للبيئة. وكانت وزارة المالية ووزارة حماية البيئة هما الوزارتان الرئيسيتان المسؤولتان عن التخطيط والتنفيذ للانتقال إلى الشراء العام الأخضر في الصين. وتدعم هاتان الوزارتان العديد من الإدارات الأخرى في الدولة كل حسب تخصصه لنجاح هذا الانتقال. وفي هذا الإطار، نفذت الحكومة الصينية العديد من المبادرات لتعزيز التنمية المستدامة والمشتريات الخضراء، بما في ذلك مبادرة الطباعة الخضراء، التي أطلقتها إدارة الدولة للطباعة والنشر والإذاعة والسينما والتلفزيون في جمهورية الصين الشعبية (SAPPEFT) ووزارة حماية البيئة. وقد بدأت المؤسسات هذه المبادرة بشكل مشترك بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من "قانون حماية البيئة في جمهورية الصين الشعبية" و"لوائح إدارة صناعة الطباعة".

وللتخفيف من الأضرار البيئية الناتجة عن صناعة الطباعة وتعزيز الاستدامة في هذه الصناعة، بدأت في عام 2012 مبادرة الكتب المدرسية الخضراء في الصين، حيث أصدر المكتب الإقليمي للطباعة والنشر ووزارتي التربية والتعليم وحماية البيئة بشكل مشترك "إعلان بشأن تنفيذ الطباعة الخضراء في الكتب المدرسية للمدارس الابتدائية والمتوسطة". وبحسب الإعلان، تقرر دمج جميع الكتب المدرسية، بما في ذلك الكتب المستخدمة للتعليم الإلزامي على المستويين الوطني والمحلي. بالإضافة إلى ذلك، أوكلت طباعة الكتب إلى الشركات التي حصلت على شهادة الطباعة الخضراء والعلامات البيئية.

تعتبر تجربة اليابان في الشراء العام الأخضر تجربة رائدة وسبّاقة على مستوى العالم. وتعود مبادرات الشراء الأخضر في اليابان إلى أواخر الثمانينيات كأول دولة آسيوية تتبنى سياسات الشراء العام الأخضر. ففي عام 1989، تم إطلاق برنامج نظام العلامة البيئية (Eco Mark Program). وفي عام 1994، بدأت إحدى الحكومات المحلية في الترويج لمشترياتها الخضراء، ثم تم إنشاء منظمة غير ربحية "شبكة الشراء الأخضر" في عام 1996 لدعم أنشطة المشتريات الخضراء على الصعيد الوطني. ومنذ عام 2001، أصبحت المشتريات العامة الخضراء إلزامية للحكومة المركزية والوزارات في اليابان، وطلب من جميع المؤسسات الحكومية تنفيذ الشراء العام الأخضر وتقديم التقارير والنتائج إلى وزارة البيئة كل عام. ولتسهيل عملية تنفيذ الشراء العام الأخضر، أصدرت وزارة البيئة نوعين من المبادئ التوجيهية للمشتريات الحكومية، وهما "إرشادات

المشتريات الخضراء للمشتريين الحكوميين" و"إرشادات المشتريات الخضراء لهيئات الحكم المحلي". تقوم وزارة البيئة بمراجعة السياسة الأساسية والمبادئ التوجيهية للمشتريات الخضراء مع نهاية كل سنة.

هناك العديد من الأمثلة العملية والمبادرات على تطبيق الشراء العام الأخضر في اليابان، والتي لا يمكن حصرها هنا، ولكن سنتحدث عن تجربة واحدة فريدة وهي شراء طفايات الحريق الصديقة للبيئة من قبل الوزارات المركزية في اليابان. تتضمن المعايير الأساسية للشراء العام الأخضر لأجهزة إطفاء الحريق ما يلي:

- يجب أن تعتمد سواحل إطفاء الحرائق على مواد معاد تدويرها بنسبة 40% على الأقل.
- يجب أن يكون هناك نظام لجمع وإعادة استخدام/إعادة تدوير المواد المستخدمة، بالإضافة إلى نظام للتخلص السليم من المكونات التي لا يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها.

كجزء من مبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تم طرح وتنفيذ العديد من مبادرات المشتريات العامة الخضراء على المستوى الوطني في كوريا الجنوبية. ولضمان التنفيذ الناجح للمشتريات العامة الخضراء، تطبق الحكومة الكورية العديد من القوانين واللوائح المتعلقة بها. ويمكن أن تكون تجربة جمهورية كوريا بمثابة مثال لإظهار الدور الفعال للمبادرات الحكومية في إنشاء بيئة داعمة لتسهيل أنماط الإنتاج والاستهلاك الأخضر. ونقدم هنا مثالا على مبادرة فعالة للشراء العام الأخضر وهو شراء مصابيح "LED" من قبل هيئة خدمة التأمين الصحي الوطنية (NHIS) في كوريا، وهو برنامج يتم تمويله من القطاعين العام والخاص مقابل الرعاية الصحية الخاصة. يوضح مثال المشتريات هذا كيفية التخفيف من تغير المناخ من خلال تقليل استخدام الطاقة، وكيف يمكن دعم استقرار الطلب على الطاقة من خلال استخدام أكثر كفاءة للطاقة.

3.3 الشراء العام الأخضر في العالم العربي

هناك ندرة في المصادر الموثقة حول المشتريات العامة المستدامة أو المشتريات العامة الخضراء في العالم العربي. ويمثل هذا انعكاسا للوضع الضعيف الحالي للوعي بالشراء العام الأخضر أو التقدم المحرز في تنفيذه. يمكن تفسير عدم الاهتمام بالاستدامة في المشتريات العامة من خلال ضعف القطاع العام وعجزه المالي في المنطقة، فضلاً عن التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه القطاع العام في هذه البلدان.

على الرغم من شح المراجع والإشارات إلى المشتريات العامة الخضراء في العالم العربي، بدأت بعض الحكومات العربية في الاهتمام بالمبادرات التجريبية بخصوص الشراء العام الأخضر والاضطلاع بها في إطار مبادرات قامت بها مؤسسات وشبكات دولية. فعلى سبيل المثال، دعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، في إطار أنشطتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى «أهمية وضع استراتيجية مناسبة لإدماج أهداف السياسات الثانوية في نظم المشتريات العامة». وقد أشار تقرير المنظمة إلى أن أنظمة الشراء العام في كل من المغرب وتونس واليمن تشجع المشتريات العامة الخضراء. ومع ذلك، يبدو أن التقدم المحرز في هذه البلدان، في هذا المجال، كان في أغلب الأحيان متواضعا حيث إنه لا توجد إشارات أو معلومات إضافية تفصيلية أو تقارير تقييمية بخصوص هذه الأنشطة في تلك البلدان. وفي نفس الوقت، لا يعني هذا أنه لا توجد مبادرات واعدة.

في الإمارات العربية المتحدة، أطلقت بعض الإمارات أيضًا برامج مشتريات عامة خضراء استجابة للالتزامات البيئية للإمارات العربية المتحدة (أجندة الإمارات الخضراء 2030 والخطة الوطنية لتغير المناخ 2017-2050). فعلى سبيل المثال، تخطط رأس الخيمة مؤخرًا لبعض مبادئ المشتريات العامة الخضراء لدعم إجراءات المشتريات العامة في السنوات المقبلة. وسيتم تنفيذ معايير المشتريات العامة الخضراء طوعية، استنادًا إلى نموذج القيادة البيئية الموجودة حاليًا داخل حكومة رأس الخيمة. تشمل الإرشادات معايير الشراء لفئات المنتجات التي يتم شراؤها بشكل شائع مثل الورق والأثاث والسيارات ومكيفات الهواء والأجهزة الكهربائية والسجاد وما إلى ذلك.

كانت تونس ولبنان أيضًا جزءًا من برنامج فرقة عمل مراكش للمشتريات العامة المستدامة (MTF) وهو جزء من "عملية مراكش" (Marrakech Process) المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، والتي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد أطلق البرنامج في عام 2003 كجهد عالمي لتعزيز التقدم في تنفيذ أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. وفي عام 2008، بدأت الحكومة السويسرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعًا لتنفيذ نهج فرقة عمل مراكش في العديد من البلدان النامية بما في ذلك بعض البلدان العربية من ضمنها تونس ولبنان والمغرب. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم وضع وتنفيذ سياسات وطنية للمشتريات العامة المستدامة في مجموعة من البلدان كمرحلة تجريبية.

وفي لبنان، على سبيل المثال، أعدت خطة عمل للمشتريات العامة المستدامة ونشرت كجزء من هذا البرنامج (2012). وحددت الخطة ست منتجات يمكن الاستعاضة عنها ببدايل صديقة للبيئة، وهي: الورق، وتكنولوجيا المعلومات (طابعات وأحبار)، والمنظفات، والمبيدات الحشرية، وأجهزة الإنارة، وصنابير المياه/نظم التنظيف.

أما في مصر، وفي إطار برنامج سويتشمد (SwitchMed)، وهي مبادرة يمولها الاتحاد الأوروبي، تهدف إلى تحقيق اقتصاد دائري في جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال تغيير طرق إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، تعاونت وزارة البيئة في مصر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، لتطوير عدد من الأدوات والمنهجيات لتعزيز المشتريات العامة المستدامة في مصر. وقد بدأت مصر بالفعل بتنفيذ بعض المبادرات الوطنية لتعزيز الشراء العام المستدام، ومن أهمها إدخال مصابيح "LED" في المباني الحكومية المصرية، وذلك في محاولة لتقليل التكاليف الاستثمارية الضخمة لتنفيذ مولدات الكهرباء وتقليل استهلاك الوقود. أدخلت وزارة الكهرباء برامج جديدة لتشجيع تحول السوق المصري نحو مصابيح "LED" في إطار استراتيجية وزارة الكهرباء لتحسين كفاءة الطاقة وتقليل استهلاكها، تبنى قطاع الكهرباء العديد من المبادرات، مثل:

- توزيع 9.5 مليون مصباح ليد (LED) لإضاءة المنازل.
- تطبيق ضوابط الحد من استهلاك الطاقة في 28230 مبنى حكومي.
- إطلاق حملة إعلامية للتوعية معنية بكفاءة الطاقة.

في الأردن، أطلقت دائرة العطاءات الحكومية، بالتعاون مع دائرة المشتريات الحكومية، مشروع النهوض بالشراء الحكومي الأخضر في الأردن، وذلك في ضوء التوجه لإعداد ورقة سياسات الشراء الحكومي الأخضر وبدعم من البنك الدولي. أيضًا، هناك تطور ملحوظ باتجاه تعزيز مفاهيم وممارسات الاستدامة عند النظر إلى صياغة نظام المشتريات الحكومية الجديد بما

يتعلق بالشراء العام الأخضر، حيث ينص نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 على أن يراعى في أي عملية شراء حكومية ما يلي:

- شراء اللوازم والأشغال الموفرة للطاقة.
- استخدام الطاقة المتجددة.
- تقليل استهلاك المياه.
- التخفيض والحد من النفقات وتعزيز إعادة التدوير.
- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة.
- تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة وفق الأسس التي تقرها لجنة سياسات الشراء.
- منح الأفضلية للمنتجات المحلية أو أي تسهيلات أخرى يحددها مجلس الوزراء، شريطة أن تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في وثائق الشراء.

4. واقع الشراء العام المستدام في فلسطين والفوائد المتوقعة من تطبيقه

1.4 واقع الشراء العام المستدام في فلسطين

أشارت النتائج الى أن التوجه نحو استدامة عملية الشراء في فلسطين لا يزال غير مفعّل وفي مراحله الأولى، ولم يتم التركيز بالشكل الكافي والمطلوب على هذا الموضوع، رغم أن قانون الشراء العام لعام 2014 يشير إلى دور قانون الشراء العام في تعزيز الاستدامة، لكن لم يتم تطبيقها بشكل ملموس ضمن إجراءات الشراء العام. ذلك يعود الى مجموعة من العوامل، أبرزها:

1. نقص الوعي بين العاملين في دوائر الشراء حول أهمية الشراء المستدام وأثره الإيجابي على البيئة والاقتصاد.
2. عدم وجود أدلة ملموسة على القيمة المضافة للشراء المستدام على الخزينة العامة، مما يجعل من الصعب تبني هذا التوجه بشكل كامل خاصة في ظل الازمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.
3. هناك خوف من أن تكون التكلفة المرتبطة بالشراء المستدام عائقاً في ظل الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية.
4. هناك تخوفات لدى صانعي القرار مرتبطة بالتكلفة الإضافية لتنفيذ ممارسات الشراء المستدام، وهو ما يجعل عملية التبني تسير ببطيء شديد ويسودها حالة من عدم التأكد.
5. عدم جهوزية القطاع الخاص، وغياب التعليمات والسياسات الواضحة من الحكومة نحو التوجه الى الشراء العام المستدام، يجعل القطاع الخاص والموردين مترددين في تبني هذه الممارسات.
6. ليس جميع الموردين قادرين على تقديم منتجات مستدامة تتماشى مع المعايير البيئية المطلوبة، مما قد يحد من الخيارات المتاحة ويزيد من التكاليف.

7. عدم وجود دراسات أو تقديرات حول الأثر المالي غير المباشر للاستخدام غير المستدام للمنتجات يجعل من الصعب تقييم الجدوى الاقتصادية للشراء المستدام بشكل دقيق.

لكن على الرغم مما سبق، اظهر التقرير ان هناك جهود متصاعدة بدأت مبكرا في مجال تعزيز الاستدامة، وبشكل رئيس الاستدامة البيئية، والدفع باتجاه تبني سياسات الاقتصاد الأخضر، وهو ما يظهر بشكل كبير في الاستراتيجيات والخطط الحكومي وبعض المبادرات العملية على ارض الواقع. وفقاً للتقرير الوطني، يمكن تلخيص المبادرات المتعلقة بالاستدامة والاقتصاد الأخضر في فلسطين في الأمثلة التالية:

1. التزام دولة فلسطين بخطة التنمية المستدامة 2030 التي تم إقرارها خلال القمة التاريخية للأمم المتحدة في أيلول من العام 2015، حيث بدأت دولة فلسطين بتطبيق الخطة بشكل رسمي بدايةً كانون الثاني من العام 2016 من خلال إصدار مجلس الوزراء مرسوماً بتشكيل فريق وطني برئاسة مكتب رئيس الوزراء وعضوية الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. خلال السنوات الأخيرة تم التركيز على الاستدامة البيئية من خلال العديد من التدخلات والسياسات الحكومية التي تم ذكرها بشكل مفصل في التقرير.
2. الخطة الوطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين (2017-2022)، والتي تم إعدادها من قبل سلطة جودة البيئة بهدف حماية البيئة الفلسطينية وكفالة استدامتها من خلال إدماة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة الكفؤة والمستدامة للموارد الطبيعية. ربطت الخطة ما بين الشراء العام والاقتصاد الأخضر وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين، من خلال تعزيز المشتريات العامة الخضراء في مشاريع البنية التحتية في قطاع الإسكان والبناء، وضرورة تضمين الاستدامة البيئية في أنظمة الشراء العام والعطاءات.
3. الاستراتيجية القطاعية للبيئة (2021-2023)، والتي تتضمن هدفاً استراتيجياً مرتبطاً بالشراء العام الأخضر، من خلال تضمين الاستدامة البيئية في أنظمة الشراء العام والعطاءات.
4. استراتيجية الطاقة المتجددة (2012)، والتي تهدف الى زيادة نصيب الطاقة المتجددة المنتجة محلياً للوصول إلى 130 ميغاواط حتى نهاية عام 2020.
5. خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (2030)، والتي تهدف الى تحقيق 20% من إجمالي الطاقة من مصادر متجددة (500 ميغاواط) بحلول عام 2030.
6. إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ من قبل سلطة جودة البيئة الفلسطينية، وتشكيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ في فلسطين.
7. لم تغفل اجندة السياسات الوطنية للأعوام (2017-2022) بعد الاستدامة البيئية في السياسة الوطنية رقم 28 (ضمان استدامة البيئة).
8. مبادرات الاقتصاد الأخضر، مثل مشروع "خلق بيئة ممكنة للأعمال ضمن مفهوم الاقتصاد الأخضر" في العام 2017، والذي هدف إلى وضع سياسة وطنية من شأنها تعزيز الأعمال ضمن مفهوم "الاقتصاد الأخضر" والذي

يحاكي الفكر الحريص على البيئة والموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة وإنتاج منتجات تراعي النواحي البيئية ويعزز حضورها محليا وعالميا. أيضا، أعلن شركاء فريق أوروبا والسلطة الفلسطينية عن إطلاق عنصر الاقتصاد الأخضر في مبادرة فريق أوروبا لدعم القطاع الخاص بتخصيص تمويل بقيمة 47 مليون يورو، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ربط النمو الاقتصادي بحماية البيئة وتغير المناخ.

9. تشجع الحكومة الفلسطينية على التوجه نحو السيارات الكهربائية و"الهايبرد"، وذلك من خلال تخفيض نسب الجمارك عليها (من 10 الى 40%) مقارنة بالسيارات العادية. كما أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني نظام محطات شحن المركبات الكهربائية رقم (7) لسنة 2022، الذي يهدف إلى تنظيم أحكام إصدار التصريح والترخيص لمحطات شحن المركبات الكهربائية التجارية والفردية.

على الرغم من ان غالبية المبادرات والسياسات السابقة غير مرتبطة بشكل مباشر في الشراء العام المستدام او الأخضر، الا انها تشكل أرضية جيدة لتعزيز الوعي حول مفهوم الاستدامة في الشراء العام والدور الذي من الممكن ان يلعبه في تقليل الاضرار البيئية المتصاعدة بفعل الاحتلال والإنتاج والاستهلاك غير المستدام في فلسطين، كم وتشكل مفتاح للانطلاق نحو سياسات حقيقية وعملية في مجال تعزيز الشراء العام المستدام من خلال الالتزامات التي قطعتها على نفسها الحكومة ودوائرها المختلفة في مجال تحقيق الاستدامة البيئية.

2.4. الانعكاسات الإيجابية لتطبيق مفهوم الشراء العام المستدام في الواقع الفلسطيني

أظهرت المراجعة المعمقة للتجارب الدولية ونتائج المقابلات مع الجهات ذات العلاقة، ان تبني سياسات الشراء العام المستدام، من الممكن ان تلعب دورا رئيسيا في تحقيق مستقبل أكثر اخضرارا واستدامة، كما ويمكن أن تكون المشتريات رافعة لتنفيذ نهج الاقتصاد بأكمله لتغير المناخ، من خلال مواءمة قرارات الشراء مع أهداف الاستدامة والمناخ، والمشاركة مع الموردين لدفع التغيير الإيجابي، وتعزيز الابتكار في التقنيات والمنتجات الخضراء، وترشيد النفقات الحكومية لتحقيق وفورات في التكاليف، ومعالجة المخاطر البيئية المتصاعدة، وتحقيق الكفاءة المثلى في استخدام الموارد، وتسهيل التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

من ناحية أخرى، تمثل المشتريات العامة حوالي 13-14% من الناتج المحلي العالمي، وتصل النسبة الى 28% من الناتج المحلي في بعض الدول المنخفضة الدخل مثل بتسوانا¹⁰. في فلسطين، وكما هو الحال في اغلب دول العالم، تمثل حصة المشتريات العامة حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، وهو ما يشكل أداة قوية في يد الحكومة والقطاع العام لتعزيز ممارسات الشراء العام من نواحي عديدة:

تشير حقيقة أن حصة المشتريات العامة في فلسطين تمثل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية إلى أهمية كبيرة، ولعدة أسباب، فيما يتعلق بتعزيز الشراء العام المستدام في الاقتصاد:

¹⁰<https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/how-large-public-procurement>

1. ان النسبة المرتفعة من قيمة المشتريات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي يعني أن لدى الحكومة قوة شرائية كبيرة يمكن توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تبني ممارسات الشراء المستدام لتحفيز السوق نحو تبني ممارسات أكثر استدامة وصديقة للبيئة.
2. ان كون المشتريات العامة تمثل جزءاً مهماً من الاقتصاد يضاهي تأثير العديد من القطاعات الاقتصادية التقليدية الصناعة والزراعة، فإن أي تغييرات نحو الشراء المستدام من شأنها ان يكون لها تأثير واسع النطاق يؤدي إلى تحسين معايير الإنتاج والاستدامة في مختلف القطاعات، مثل البنية التحتية والطاقة والنقل.
3. ان من شأن تبني الحكومة لسياسات الشراء المستدام، ان يدفع مؤسسات القطاع الخاص الى السعي الحثيث نحو تحسين ممارساتها لتلبية المعايير الحكومية، وهو ما من شأنه ان يزيد من التنافسية ويحفز الابتكارات في المنتجات والخدمات المستدامة.
4. من خلال الشراء المستدام، يمكن للحكومة تقليل النفقات العامة على المدى الطويل وفي ذات الوقت تقليل الأعباء البيئية وتحقيق الاستدامة، وذلك من خلال تقليل فاتورة الطاقة والمياه والمواد الأخرى.
5. يمكن أن يعزز التزام الحكومة بالشراء المستدام من صورتها العامة ويظهر التزامها الحقيقي بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز الثقة العامة والدولية في السياسات الحكومية.

أيضاً، أكدت المقابلات المعمقة مع الجهات ذات العلاقة على أهمية ربط سياسات وممارسات الشراء العام المستدام بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) والخطط والبرامج الحكومية المرتبطة بالاستدامة البيئية في فلسطينية، بمعنى آخر ضرورة تطوير مبادرات وسياسات الشراء العام المستدامة بحيث يتم توظيفها كسياسات فعالة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالاستدامة البيئية في الخطط والبرامج الحكومية للمؤسسات ذات العلاقة. في هذا السياق، أشار العديد من أصحاب العلاقة انسياسات الشراء العام المستدام من الممكن ان تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستدامة الاقتصادية، البيئية والاجتماعية. وإذا ما سلطنا الضوء بشكل رئيسي على الاستدامة البيئية، فإن من شأن تعزيز سياسات الشراء العام المستدام ان يساهم في تحقيق العديد من الأهداف مثل الهدف 3 (صحة جيدة ورفاه، فالسياسات المستدامة تعزز من جودة الحياة للمواطنين من خلال توفير منتجات وخدمات آمنة وصحية، وتقليل التلوث، وتعزيز الصحة العامة)، الهدف 7 (طاقة متجددة بأسعار معقولة)، الهدف 13 (العمل المناخي)، الهدف 11 (مدن ومجتمعات مستدامة)، الهدف 12 (استهلاك وإنتاج مسؤولان)، الهدف 14 (الحياة تحت الماء) ، والهدف 15 (الحياة في البر). أيضاً، عملية ربط سياسات الشراء العام المستدام بالخطط والبرامج الحكومية يساهم في تضمين تلك السياسات ضمن الرؤية والاستراتيجيات الوطنية لفلسطين، وأيضاً يعزز عملية التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية ويضمن تكامل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز سياسات الشراء العام المستدام.

في المحصلة، من الممكن ان يحمل تطبيق مفهوم الشراء العام المستدام فيالسياق الفلسطيني العديد من الانعكاسات الإيجابية سواء من الناحية البيئية، والاجتماعية، والمالية، والمؤسسية. على سبيل المثال لا الحصر:

1. من الناحية البيئية، من المتوقع ان يساهم تبني الشراء العام المستدام في:

- خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون والغازات الضارة الأخرى، مما يساهم في الحد من تلوث البيئة ويحسن من جودة الهواء والمياه التي تتعرض لتلوث متزايد بفعل الاحتلال وسياسات الإنتاج والاستخدام غير المستدام في الاقتصاد والمجتمع. من الأمثلة على ذلك، تبني الحكومات في العديد من دول العالم (وبشل خاص الصين) الشراء العام الأخضر في شراء المركبات الحكومية ووسائل النقل العام. وفي حال تطبيقه في فلسطين من الممكن ان يساهم بشكل فعال في الحد من انبعاثات الغازات الضارة الناتجة عن احتراق الوقود خاصة مع الارتفاع الكبير في أعداد مركبات وحافلات النقل العام خلال العقد الأخير.
- تقلل هذه المبادرات من الأثر البيئي للمشاريع الحكومية وتساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وبشكل خاص في المشاريع العامة المرتبطة بالبنية التحتية والتي تعتبر من أبرز المسببات المحلية لتدهور الموارد الطبيعية والبيئة.
- تعزيز برامج إعادة التدوير وتقليل النفايات، مما يساهم في حل مشكلة النفايات الصلبة والسائلة، خاصة مع انتشار مكبات النفايات العشوائية في الأرياف، والضغط الكبيرة التي تتعرض لها مكبات النفايات الرئيسية مثل زهرة الفجان والتي تفوق قدرتها على الاستيعاب وتؤدي الى تلويث البيئة المحيطة والمياه الجوفية في احواض المياه الجوفية في شمال الضفة الغربية. تشير بيانات وزارة الحكم المحلي للعام 2022، إلى أن كمية النفايات الصلبة البلدية المتولدة في فلسطين تقدر بحوالي 1.7 مليون طن/ سنة بواقع (1.1 مليون طن/ سنة في الضفة الغربية و 0.6 مليون طن/ سنة في قطاع غزة). ويبلغ معدل إنتاج الفرد من النفايات الصلبة حوالي 1 كغم/يوم، اذ يتراوح من 0.93-2.78 كغم/يوم في المناطق الحضرية، و 0.73 - 1.14 كغم/يوم في المناطق الريفية، فيما يبلغ إنتاج النفايات في مخيمات اللاجئين حوالي 0.72 كغم/يوم¹¹.
- تعزيز استخدام المنتجات والخدمات التي تعتمد على الطاقة المتجددة يساهم في تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة وتقليل الأثر البيئي، وهو ما ينسجم مع الخطط الحكومية في هذا المجال التي تم الإشارة لها سابقاً. علماً ان فلسطين تعتمد بشكل شبه كلي على استيراد الطاقة من إسرائيل، وهناك إمكانيات هائلة لتوليد الطاقة النظيفة في حال إزالة العقبات والتحديات الخارجية بفعل الاحتلال والذاتية بفعل التحديات القانونية والمؤسسية.
- يساهم في تعزيز جهود الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات البعد البيئي، وخاصة الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المستدامين) والهدف 7 (الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة).

2. من الناحية الاجتماعية:

¹¹<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4523>

- من المتوقع ان تساهم الاثار الإيجابية على البيئة من تبني الشراء العام المستدام في تقليل التأثيرات السلبية على الصحة العامة والناجمة عن انبعاثات الغازات الضارة وتلوث المياه.
- ان نشر الوعي المطلوب لتعزيز سياسات الشراء العام المستدام من شأنه ان يساهم في تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية الاستدامة، خاصة مع الحجم الكبير للمشتريات العامة وارتباط سلاسل الامداد للموردين مع كافة القطاعات وفئات المجتمع المختلفة.
- من المتوقع ان يساهم الشراء العام المستدام في خلق فرص عمل جديدة في قطاع الطاقة المتجددة والإنتاج والاستهلاك المستدام، وهو ما من شأنه ان يعزز الممارسات البيئية السليمة في المجتمع ويعزز من الوعي العام حول المهن الخضراء والاقتصاد الأخضر.

3. من الناحية المالية والاقتصادية:

- على الرغم من عدم وجود اجماع من ذوي العلاقة حول التكلفة المرتبطة بتبني سياسات الشراء العام المستدام في كافة المشتريات العامة، الا ان الغالبية اكدت على إمكانية تحقيق الحكومة وفورات مالية من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية خاصة في مجال المركبات الحكومية، مكيفات الهواء، آلات الطباعة، الخ.
- من شأن الانتقال التدريجي والمدرّوس الى الشراء العام المستدام ان يساهم في تطوير المنتجات والخدمات المحلية المستدامة، وذلك من اجل الاستجابة للمتطلبات والمعايير الجديدة، مما يعزز من الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل جديدة خاصة في مجال الاقتصاد الأخضر.
- مع الارتفاع الكبير في النفقات الحكومية نتيجة للضغوط الكبيرة على الخدمات العامة في ظل الازمات الصحية والاقتصادية الناتجة عن الاحتلال، وللاستجابة للالزمة المالية الحكومية المستمرة خلال منذ أعوام، من المتوقع ان يساهم التحول الى الشراء العام المستدام الى ترشيد النفقات الحكومية كما حصل في العديد من دول العالم. فمن خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، يمكن للجهات الحكومية تحقيق وفورات في التكاليف، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي اعتماد تقنيات موفرة للطاقة إلى خفض فواتير الكهرباء والوقود على المدى الطويل. وهو ما ينسجم مع التوجهات الحكومية لترشيد النفقات العامة لمواجهة الالزمة المالية المستمرة.
- تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا النظيفة، وذلك من خلال تحفيز السوق لتطوير منتجات وخدمات مستدامة أكثر فعالية من حيث التكلفة. هذا ايضا ينسجم مع التوجهات الحكومية نحو مبادرات الاقتصاد الأخضر.
- تقليل الاعتماد على الاحتلال الإسرائيلي في استيراد الطاقة والمواد الأولية والتي تتقل كاهل الموازنة العامة من خلال بند صافي الإقراض.

4. من الناحية المؤسسية:

- من المتوقع ان يساهم التوجه نحو سياسات الشراء العام المستدام في تعزيز الكفاءة المؤسسية، من خلال تحسين إدارة الموارد داخل المؤسسات الحكومية، مما يعزز الكفاءة التشغيلية، ويساهم في رفع كفاءة وقدرات الموظفين المهنية من خلال تدريبهم على معايير وممارسات جديدة.
- من شأن تطبيق المشتريات الخضراء ان يساهم في تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية من خلال تحسين عمليات الشراء والتوريد، ويعزز من الشفافية والمساءلة في الإنفاق الحكومي .

5. السياسات والتوصيات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشراء العام المستدام في فلسطين

وجدت الدراسة ان هناك حالات عديدة يتم فيها تنفيذ ممارسات الشراء العام المستدامة في المؤسسات الحكومية، على سبيل المثال، المصابيح الموفرة للطاقة، مكيفات الهواء وبعض الأجهزة الكهربائية الأخرى، وحديثاً السيارات الكهربائية. كما قامت مؤسسة المواصفات والمقاييس خلال الفترة الأخيرة بأصدار أكثر من تعليم فني الزامي له علاقة بالطاقة وكفاءة الطاقة والأجهزة والمعدات الموفرة للطاقة اقتداء بالممارسات الدولية في هذا المجال. على سبيل المثال، بعض هذه المواصفات يرتبط بوجود مواد معاد تدويرها بنسبة 40% على الأقل في المنتجات المصنعة. إلا أن جميع الممارسات لا يتم مراقبتها أو توجيهها بشكل منهجي، وغالباً ما تتم من خلال بعض القرارات الإدارية بدلاً من سياسات المنظمة تهدف الى التوجه نحو مفهوم الشراء العام المستدام.

على الرغم من ان الممارسات السابقة تشكل خطوات أولية وقاعدة يمكن البناء عليها نحو توسيع هذه الممارسات في المستقبل وتحقيق الشراء المستدام، وتمثل وجود وعي نسبي وإدراك لدى المؤسسات الحكومية للفوائد الاقتصادية والبيئية المحتملة لاستخدام منتجات وخدمات أكثر استدامة، الا انها في ذات الوقت تشير الى بعض الفجوات امام التوجه نحو او تطبيق الشراء العام المستدام:

1. عدم وجود إطار عمل متكامل أو سياسات محددة توجه هذه الجهود نحو تحقيق الشراء المستدام بشكل شامل ومنظم.
2. الكثير من هذه الممارسات تتم من خلال قرارات إدارية فردية بدلاً من سياسات منظمة ومؤسسية، مما قد يؤدي إلى عدم الاستمرارية والاعتماد على مبادرات فردية قد تكون غير متناسقة أو غير مستدامة على المدى الطويل.
3. عدم وجود سياسات واضحة ومؤسسية يشير إلى نقص في التخطيط الاستراتيجي والتوجه الرسمي نحو تحقيق أهداف الشراء المستدام، مما قد يؤدي إلى إهدار الفرص والموارد.
4. عدم مراقبة وتقييم هذه الممارسات بشكل منهجي يجعل من الصعب قياس تأثيرها الفعلي والفوائد المحققة منها، مما يعيق تحسين وتطوير هذه الممارسات بمرور الوقت.

1.5 تعزيز الوعي بالمفهوم

أظهرت نتائج المقابلات المعمقة ان هناك ضعف كبير في الوعي بمفاهيم الشراء العام الأخضر لدى العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالشراء العام في فلسطين، ولدى وحدات الحكم المحلي مثل البلديات. فعلى الرغم من ان المفهوم سبق وتم تداوله لدى بعض المؤسسات ذات العلاقة مثل المجلس الاعلى لسياسات الشراء ومديرية اللوازم العامة الا انه لم يتم العمل به من ناحية الممارسة او نشر الوعي في المفهوم داخل المؤسسات. كما ان هناك ربط ضيق بين مفهوم الشراء العام المستدام والطاقة المتجددة، أي انه في العديد من الحالات يتم حصر الشراء العام المستدام بمدى ممارسة المؤسسة لسياسات تساهم في تقليل الاعتماد على الطاقة التقليدية واستبدالها بالطاقة المتجددة. على الرغم من الاعتماد على الطاقة المتجددة يعتبر هدف استراتيجي لدى الحكومة والمؤسسات العامة الفلسطينية كأحد أدوات الاستجابة الى اهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف السابع (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، وأيضا وسيلة لتقليل الاعتماد على استيراد الطاقة من الاحتلال الإسرائيلي، الا انه مفهوم الشراء العام المستدام أوسع واشمل من توفير وسائل الطاقة المتجددة داخل المؤسسات العامة، ويتضمن عدد كبير من الأدوات والوسائل الأخرى، ناهيك عن ان مفهوم الشراء العام المستدام يرتبط بشكل كبير بالممارسات المستدامة والبيئية لدى المنتجين والموردين في القطاعات الاقتصادية المختلفة. من ناحية أخرى، لم يحظ موضوع الشراء العام المستدام بالاهتمام الكافي على جدول الأعمال الوطني، من خطط واستراتيجيات وطنية او قطاعية. ذلك على الرغم من ان عدد كبير من هذه الخطط قد تناولت بشكل مباشر البعد البيئي والاستدامة، مثل اجندة السياسات الوطنية، والخطط القطاعية الخاصة بسلطة جودة البيئة، بسلطة الطاقة والموارد الطبيعية، سلطة المياه، ووزارتي الاقتصاد الوطني والحكم المحلي. باستثناء الخطة القطاعية لسلطة جودة البيئة، فالمراجعة الشاملة لعدد كبير من هذه الخطط لم يشر الى استخدام الشراء العام الأخضر كسياسة او أداة لتعزيز الاستدامة او التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والحد من التدهور الحاصل في كافة مكونات البيئة في فلسطين نتيجة للأثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي او كنتيجة لعوامل ذاتية خاصة بطبيعة الاستهلاك والإنتاج غير المستدام على المستوى المحلي.

حتى في سياق أهداف التنمية المستدامة، لم يتم اعطاء الأولوية للبعد البيئي بشكل كاف، وهو ما انعكس على غياب لاي سياسة مرتبطة او تشير الى تعزيز الشراء العام المستدام كأحد الأدوات الفعالة لتعزيز العديد من اهداف التنمية المستدامة مثل الهدف السابع والحادي عشر والثاني عشر. ذلك على الرغم من ان تقرير للأمم المتحدة يعود للعام 2008 أشار الى الشراء العام المستدام كأحد الأدوات القوية والفعالة لتحفيز نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدام في المجتمعات، لما تمثله المشتريات العامة خاصة في مجالات البنية التحتية والصحة من أداة سياسات كبيرة في يد الحكومة من اجل توجيه الاقتصاد والقطاع الخاص نحو الممارسات الأكثر استدامة¹². حيث ان المشتريات العامة في فلسطين تشكل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي، فهذا يعني انسياسات الشراء المستدام من الممكن ان تساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين البيئة، تعزيز الطاقة المتجددة، تحسين الصحة العامة، تقليل الفقر، وتعزيز الابتكار. بمعنى اخر، تشير القيمة الكبيرة للمشتريات العامة الى الإمكانات الكبيرة باستخدامها كوسيلة لتفعيل الشراء المستدام، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على نطاق واسع.

¹²<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/no5.pdf>

من جانب القطاع الخاص، أكدت أغلب المقابلات مع الجهات ذات العلاقة أنه باستثناء بعض الممارسات القليلة لدى بعض كبار المنتجين والموردين، فإن القطاع الخاص في فلسطين غير جاهز من ناحية الإنتاج الأخضر أو المستدام. في العديد من دول العالم المتقدم فإن القطاع الخاص قد قطع شوطاً طويلاً في موضوع الإنتاج الأخضر، على سبيل المثال، وضع الاتحاد الأوروبي في العام 2020 مبادرة طموحة من أجل التحول إلى الصناعات الخضراء، من أجل تقليب انبعاث الغازات بمقدار 55% حتى عام 2030 مقارنة بالمستويات علم 1990، وذلك للوصول إلى اقتصاد أخضر وانبعاثات صفرية في العام 2050¹³. هناك عدة دلالات لضعف جهوزية القطاع الخاص للتوجه نحو ممارسات الاستدامة (مثل الإنتاج الأخضر أو المستدام):

1. ضعف السياسات الحكومية المحلية التي تدعم وتشجع التحول نحو الإنتاج الأخضر، فتفتقر الجهات الحكومية ذات العلاقة بالشراء العام إلى سياسات وإجراءات واضحة وشاملة لتعزيز الشراء الأخضر بين الشركات، مما يعني أن شركات القطاع الخاص لا تجد الحوافز الكافية للانتقال إلى ممارسات أكثر استدامة. فيمكن للحكومة أن تلعب دوراً محورياً من خلال توفير الحوافز والتشريعات التي تدعم الاستدامة في القطاع الخاص، والذي في حال غيابها قد يجعل الشركات تفضل البقاء على الطرق التقليدية التي تعتبر أقل تعقيداً وأقل تكلفة على المدى القصير، مما يعوق الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في فلسطين.
2. نقص في المعرفة والتدريب حول فوائد تبني ممارسات الإنتاج المستدام سواء على مستوى الشركة أو المجتمع ككل، مما يساهم في تردد الشركات في تبني هذه الممارسات، خاصة مع غياب أي حوافز عامة لمثل هذا التبني. هذا النقص في المعرفة يمتد ليشمل الجوانب التقنية والبيئية للمشتريات، حيث تفتقر العديد من الشركات إلى الأدوات والموارد اللازمة لتقييم الأثر البيئي لمنتجاتها وخدماتها. كما يُعتبر الانتاج المستدام أو الأخضر في بعض الأحيان مكلفاً بسبب التكاليف الإضافية المرتبطة بالحصول على الشهادات البيئية أو التوافق مع المعايير البيئية الصارمة،
3. ضعف التوعية والإرشاد من قبل الهيئات الحكومية المختصة، حول أهمية وفوائد الانتاج المستدام على المدى الطويل، وربط ذلك مع التوجه المستقبلي نحو الشراء العام المستدام.

التوصيات السياساتية الخاصة بنشر الوعي حول الشراء العام المستدام

لمواجهة التحديات السابقة وجسر الفجوات المعرفية وتعزيز الوعي، خاصة لدى القطاع الخاص، فإنه من الضروري تبني مجموعة من الأدوات السياساتية:

- لا يزال القطاع الخاص في فلسطين في بداياته فيما يتعلق بالإنتاج الأخضر والمستدام، ويواجه تحديات كبيرة في هذا المجال مقارنة بالدول المتقدمة. لذلك من الضروري اتخاذ خطوات جادة لتحفيز وتعزيز جاهزية القطاع الخاص من خلال الوعي، التدريب، التشريعات، والتعاون الدولي لتحقيق تحول مستدام في الاقتصاد الفلسطيني.
- هناك ضرورة لتعزيز القدرات المحلية في مجال الاقتصاد الأخضر وزيادة الوعي والتدريب في القطاع الخاص الفلسطيني حول:

¹³https://www.bruegel.org/sites/default/files/wp_attachments/Bruegel_Blueprint_31_Complete_151220.pdf

- ✓ فوائد (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وأهمية الإنتاج الأخضر والمستدام
- ✓ ادوات تقييم الأثر البيئي لمنتجاتها وخدماتها
- ✓ الجوانب التقنية والبيئية للمشتريات العامة المستدامة
- ✓ كيفية الحصول على الشهادات البيئية
- ✓ نماذج تطبيقية وممارسات ناجحة في مجال الشراء العام المستدام محلياً وعالمياً
- أهمية رفع الجهات الحكومية ذات العلاقة توصيات الى صانع القرار من اجل وضع حوافز مالية تشجع على الإنتاج الأخضر، مثلاً لإعفاءات الضريبة أو القروض الميسرة للشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة.
- ضرورة تطوير أصحاب العلاقة "دليل للإنتاج والاستهلاك المستدامين" يشمل معايير بيئية واجتماعية واضحة من اجل تبني القطاع الخاص لعملياتها الإنتاجية.
- ضرورة التعاون الوثيق ما بين الجهات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص والجامعات من اجل تطوير برامج مشتركة ومبادرات ريادية تدعم التحول نحو الإنتاج الأخضر، وتشجيع الابتكار في هذا المجال.
- ضرورة تطوير برامج مشتركة مع مراكز الريادة والابتكار في الجامعات وحاضنات ومسرعات الاعمال الخاصة وغير الحكومية من اجل تطوير تقنيات الإنتاج المستدام وتوفير الدعم المالي اللازم لشركات القطاع الخاص والرياديين في هذا المجال.
- إعداد الجهات الحكومية
- المختصة لاستراتيجية تواصل فعالة لتوضيح ابعاد وفوائد الإنتاج المستدام على المدى الطويل وربطها بالتوجهات المستقبلية نحو الشراء العام المستدام.
- التعاون الوثيق ما بين أصحاب العلاقة في مختلف القطاعات (العام والخاص وغير الحكومي) مع وسائل الإعلام والتواصل لتعزيز الوعي العام حول قضايا الاستدامة وأهمية الشراء العام المستدام.
- ضرورة تعاون كافة أصحاب العلاقة من اجل إطلاق مبادرات تمويلية محلية مثل الصناديق الاستثمارية لدعم المشاريع الخضراء والمستدامة في فلسطين.

2.5 تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي

أجمعت المقابلات مع أصحاب العلاقة على انه لا يوجد ما يمنع من التوجه نحو الشراء العام المستدام في الإطار القانوني الحالي للشراء العام في فلسطين، وذلك يشمل كل من قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام وقرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م بنظام الشراء العام. بل على العكس امتدح العديد من أصحاب العلاقة المحليين والدوليين (مثل وحدة البنك الدولي في فلسطين المختصة بالشراء العام) القانون الحالي ومدى مراعاته لجوانب الاستدامة، خاصة البيئية منها، من خلال التطرق لها بشكل مباشر او غير مباشر، والتي في حال استغلالها وتوظيفها بالشكل الصحيح، فإن من شأنها خلق بيئة شراء عام تراعي الاستدامة وتدفع باتجاه حماية البيئة وتقليل الآثار السلبية المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك غير المستدام في فلسطين.

أي انه على الرغم من شمولية الإطار القانوني للشراء العام، وعلى الرغم من وجود مفهوم الشراء العام المستدام في القانون الفلسطيني خلال الأهداف والمبادئ التي تدعم الاستدامة في قانون ونظام الشراء الفلسطيني، إلا أن هناك بعض الفجوات أو التحديات التي تحد من قدرة الإطار القانوني على النهوض بسياسات الشراء العام المستدام:

1. هناك نقصاً في الأنظمة التي تدعم الشراء العام المستدام بشكل فعال وحقيقي، وليس في النصوص القانونية، حيث انه لا يوجد ما يمنع في القانون من تبني نهج الشراء العام المستدام.
2. هناك غياب للسياسات التفصيلية والمعايير المحددة الخاصة بتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال عمليات الشراء العام، مما يؤدي إلى عدم وضوح في كيفية تطبيق مبادئ الاستدامة. على سبيل المثال، هناك غياب في السياسات المفصلة حول معايير اختيار الموردين بناءً على ممارساتهم البيئية والاجتماعية.
3. هناك فجوة في التعليمات والارشادات المفصلة والمعايير الإلزامية في الوثائق القياسية حول سبل تحقيق الاستدامة خاصة فيما يتعلق بالوصول الى كفاية الطاقة، حماية البيئة، والبناء الأخضر.
4. على الرغم من أن قانون الشراء العام الى موضوع الاستدامة، وتأكيد ذلك بشكل مفصل في النظام، إلا أن المقابلات مع أصحاب العلاقة أكدت على صعوبة تقدير الأثر البيئي في عمليات الشراء العام، حيث أن الأنظمة والوثائق القياسية الخاصة بالشراء العام في فلسطين تعتمد فقط على التكلفة المباشرة، ولا يوجد هناك أي تقييم أو اعتبارات للأثار غير المباشرة على البيئة. فلا يوجد أي دراسات أو تقديرات لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة حول التقييم المالي للأثار غير المباشرة من استهلاك منتجات غير صديقي للبيئة، ولا يتم اعتبار ذلك في عملية التقييم المالي للطلبات والمشتريات العامة.
5. مفهوم الاستدامة في المشتريات العامة مفهوم واسع جداً يشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو يختلف بشكل كبير عن الشراء العام الأخضر الذي يركز على المعايير البيئية فقط، لذلك هناك حاجة الى تحديد المقصود بتحقيق الاستدامة في قانون الشراء العام.
6. أشارت المقابلات المعمقة الى وجود ضعف في تنفيذ السياسات المستدامة بشكل فعال بسبب نقص الرقابة والمتابعة الكافية من جانب الجهات المختصة، حيث يتم التركيز فقط على الجانب الاقتصادي المرتبط بالتكاليف وفضلية المنتج الوطني، مع غياب أي معايير الزامية أو سياسات خاصة بتعزيز البعد البيئي والاجتماعي.
7. تواجه الجهات الحكومية صعوبات في تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الشراء العام المستدام، خاصة مع الازمة المالية الحادة ونقص الميزانيات التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية منذ سنوات. على سبيل المثال، هناك

تركيز كبير على تقليل التكاليف في المدى القصير، مع غياب كبير للمعايير الخاصة بتقليل التكاليف دورة حياة المنتج.

8. هناك نقص كبير في تعزيز الكوادر الإدارية في دوائر المشتريات في المؤسسات العامة بشأن مبادئ وممارسات الشراء العام المستدام، حتى يكونوا قادرين على تنفيذ السياسات بشكل فعال وفقاً للمعايير المطلوبة.

9. من خلال المقابلات المعمقة، كان هناك خشية من أصحاب العلاقة من ان تواجه أي أنظمة وتعليمات خاصة بالشراء العام المستدام تحفظات من القطاع الخاص والموردين بسبب التكاليف الإضافية المحتملة لتنفيذ الممارسات المستدامة.

10. كما أشرنا سابقاً، يمكن اعتبار المادة (91) من قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م، الخاصة بتقييم العطاءات بالاعتماد على تكاليف دورة الحياة بدلاً من السعر، خطوة إيجابية نحو تعزيز الشراء العام المستدام. إلا ان المقابلات مع الجهات ذات العلاقة سلطت الضوء على بعض المحاذير الخاصة بتطبيق هذه المادة، خاصة في ظل الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية:

- في بعض العطاءات التي تأخذ في الاعتبار تكاليف دورة الحياة والتي تتطلب تكاليف مبدئية أعلى، حتى وإن كانت توفر تكاليف على المدى الطويل، قد تجد الحكومة الفلسطينية صعوبة في تخصيص هذه المبالغ الأولية خاصة في ظل الأزمة المالية المتواصلة، مما يعيق تبني المادة (91) بشكل كامل.
- في ظل محدودية الموارد، قد تضطر الحكومة إلى التركيز على الحلول الأرخص في الوقت الحاضر بدلاً من الاستثمار في خيارات أكثر استدامة، ولكن مكلفة على المدى القصير.
- في العديد من الحالات، قد يتطلب تقييم تكاليف دورة الحياة مهارات ومعرفة ودوت تحليلية متقدمة ومكلفة، والتي قد تكون الحكومة او المؤسسات العامة الفلسطينية غير قادرة على توفير الموارد أو القدرات الفنية لتطبيق هذه التقييمات بشكل فعال، خاصة في حال وجود أثر بيئي واجتماعي غير مباشر.
- في حال تبني المادة (91) من اجل تعزيز الشراء العام المستدام، فأنها بحاجة الى استعداد وجهوزية من الموردين لتلبية متطلبات تكاليف دورة الحياة وتقديم منتجات أو خدمات مستدامة تتماشى مع هذه المتطلبات، مما قد يقلل من عدد العطاءات المتقدمة ويؤثر على المنافسة.

التوصيات السياسية الخاصة بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي

- هناك حاجة إلى أدلة إجرائية وملاحق وقرارات من مجلس الوزراء لتعزيز الشراء العام المستدام. بدون هذه الأدلة، تبقى عمليات الشراء غير منظمة بما يكفي لتحقيق أهداف الاستدامة.
- استحداث سياسات (قرارات أو أنظمة) خاصة بتعزيز الشراء المستدام والشراء الأخضر، بحيث تصدر عن طريق المجلس الأعلى للشراء بالشراكة والتشاور مع كافة أصحاب العلاقة، ومن ثم تنسب الى مجلس الوزراء لاعتمادها.
- إجراءات تنفيذية وقرارات واضحة من المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، بالشراكة مع كافة أصحاب العلاقة، يتم صياغتها ورفعها للمجلس الوزراء من اجل تبنيها لتصبح نهج الزامي معتمد في نظام الشراء والوثائق القياسية للشراء العام.

- من المهم تعزيز تبني المؤسسات الحكومية في فلسطين لسياسات واستراتيجيات مؤسسية شاملة تدعم الشراء المستدام، مع تحسين النظام الرقابي والتوجيهي لضمان استمرارية وتوسع هذه الممارسات بشكل ممنهج ومستدام.
- مأسسة مفهوم الشراء المستدام من خلال تطوير سياسات واضحة ودعم الدراسات والأدلة التي تثبت القيمة المضافة لهذا النوع من الشراء على المدى الطويل.
- توعية خاصة للجهات المعنية مثل اللوازم العامة والأشغال حول السياسات والمعايير الخاصة بالشراء العام المستدام، من أجل تعزيز عملية تطبيقها وممارستها على أرض الواقع.
- هناك حاجة إلى تحديد المقصود بتحقيق الاستدامة في قانون الشراء العام، وهل تشمل كافة الأبعاد الثلاث، أم هناك تركيز خاص على الجانب البيئي. أيضا يجب ربط ذلك بسياسات خاصة ومنفصلة لكل معيار من المعايير الثلاث، مع توضيح دور كل واحد منها في تعزيز الشراء العام المستدام.
- ضرورة قيام جهات الاختصاص في الشراء العام وبالتعاون مع سلطة جودة البيئة بعمل دراسة معمقة لفهم التأثيرات البعيدة المدى للشراء المستدام بما يشمل كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة، من أجل تضمين الأثر البيئي غير المباشر في القرارات المتعلقة بالشراء العام المستدام خاصة جانب تحديد تكاليف دورة الحياة.
- أن يتبع الدراسة المعمقة إنشاء أدلة ومعايير واضحة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتدريب العاملين في دوائر الشراء على كيفية إجراء مثل هذه التقييمات.
- آليات فعالة لضمان امتثال المؤسسات العامة لسياسات الشراء العام المستدام في المجالات البيئية والاجتماعية، وفحص التقارير والأداء بشكل دوري.
- تعزيز الكوادر الإدارية في دوائر الشراء في المؤسسات العامة بالمعرفة والمهارة المرتبطة بتعزيز وتبني مبادئ وممارسات الشراء العام المستدام، حتى يكونوا قادرين على تنفيذ السياسات بشكل فعال وفقاً للمعايير المطلوبة.
- من أجل مواجهة تحدي خشية الحكومة ارتفاع التكاليف المرتبطة بالشراء العام الأخضر في المدى القصير، فإنه من الضروري تطوير آليات وخطط مالية متوسطة وطويلة الأمد تأخذ في الاعتبار التكاليف والفوائد المرتبطة بممارسات الشراء المستدام.
- هناك حاجة إلى إعادة تقييم وتصميم ميزانيات الحكومة لضمان تخصيص جزء من الموارد المالية لدعم مشاريع الشراء العام المستدام.

من أجل معالجة تحفظات القطاع الخاص والموردين حول التكاليف الإضافية المحتملة لتنفيذ الممارسات المستدامة، فمن الضروري:

- تنظيم حملات توعية توضح فوائد الشراء العام المستدام على المدى الطويل وللتقليل من مخاوف الموردين، بما في ذلك الفوائد البيئية والاجتماعية.
- تقديم الدعم الفني اللازم للموردين من القطاع الخاص من خلال برامج تدريبية وورش عمل لتعريفهم بفوائد الممارسات المستدامة وكيفية تطبيقها بكفاءة.
- تحفيز الموردين على التوجه نحو ممارسات الاستدامة من خلال إعطاء الأولوية في العقود الحكومية للموردين الذين يلتزمون بالممارسات التي تخلق آثار بيئية واجتماعية إيجابية.

- مشاركة قصص نجاح من أنظمة الشراء المستدامة على المستوى الدولي من أجل اظهار كيف أن الممارسات المستدامة تؤدي إلى فوائد ملموسة وتوفر تكاليف على المدى الطويل.
- ادماج القطاع الخاص في أي جهود حكومية لتطوير استراتيجيات وممارسات شراء مستدامة.
- تقديم دعم حكومي للابتكارات والاستثمارات الأولية اللازمة لتبني سياسات الإنتاج المستدام من قبل القطاع الخاص، ما يخفف من المخاطر المالية على الموردين. يمكن البدء بقطاعات معينة مثل قطاع الحجر او قطاع الانشاءات. يمكن ان تساهم أيضا مؤسسة المواصفات والمقاييس بهذه الجهود من خلال مساعدة المنتجين على الحصول على الشهادات والمواصفات الخضراء.
- تقديم حوافز مالية مباشرة مثل التخفيضات الضريبية للموردين الذين يتبنون ممارسات مستدامة.

أيضا، من الممكن التغلب على التحديات المرتبطة بتطبيق المادة (91) من خلال تبني مجموعة من السياسات، أبرزها:

- تطوير برامج تدريبية وبناء القدرات للموظفين الحكوميين على كيفية تقييم تكاليف دورة الحياة وإدارة العطاءات المستدامة بفعالية.
- تقديم حوافز للموردين المحليين لتطوير منتجات وخدمات مستدامة، مما يساعدهم على المنافسة بشكل أفضل في العطاءات الحكومية.
- تعزيز الوعي والفهم حول الفوائد الاقتصادية طويلة الأمد للشراء المستدام، لتشجيع اتخاذ قرارات أكثر استدامة رغم التحديات المالية الحالية.
- بناء شراكات مع المنظمات الدولية والخبراء في مجال الشراء المستدام لتقديم الدعم الفني والمالي اللازم.
- البحث عن مصادر تمويل إضافية أو مساعدات دولية لدعم تكاليف البدء الأعلى لمشاريع الشراء المستدام.

3.4 التدرج في تطبيق ممارسات الشراء العام المستدام

بغض النظر عن مدى حماسهم للتوجه نحو الشراء العام المستدام من عدمه، فقد كان هناك اجماع تام من قبل أصحاب العلاقة على ضرورة التدرج في تطبيق سياسات وممارسات الشراء العام المستدام في فلسطين لما لذلك من انعكاسات هامة على نجاح عملية التحول ولتقادي أي انعكاسات سلبية متوقعة على القطاع الخاص، خاصة ما يتعلق بقوانين المنافسة، وتعزيز المنتج الوطني من خلال ممارسات الشراء العام. في هذا السياق، حذر أصحاب العلاقة من ان محاولة تطبيق الشراء المستدام بشكل كامل ومفاجئ قد يؤدي إلى مقاومة وعدم توافق مع القدرات الحالية المالية والفنية للقطاعين العام والخاص. فقد يترتب على الانتقال المفاجئ نحو الشراء العام المستدام تكاليف عالية على الموردين والمنتجين المحليين والتي ربما لن يستطيع جزء كبير منهم التكيف معها ومع المعايير الجديدة، مما قد ينعكس على ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات التي تشتريها الحكومة، ومن ناحية أخرى قد يحرم جزء كبير من الموردين، وبشكل خاص صغار الموردين، من المنافسة. فليس جميع الموردين قادرين على تقديم منتجات مستدامة، مما يتطلب وقتاً لتأهيلهم وتوفير المنتجات المطلوبة .

في التجارب الدولية الناجحة، كان للتدرج في تطبيق ممارسات الشراء العام المستدام انعكاسات إيجابية، أبرزها:

1. فسح المجال للحكومة بالتطوير التدريجي للقدرات الفنية والإدارية للعاملين في دوائر الشراء العام، مما أدى لتعزيز الفهم والتطبيق الجيد لممارسات الشراء المستدام، وزيادة الوعي بهذه الممارسات لدى كافة أصحاب العلاقة.
2. يتيح التطبيق التدريجي المجال للحكومة ودوائر الشراء في التقييم المرحلي لأثر سياسات الشراء المستدام على كافة الأطراف من مؤسسات حكومية وقطاع خاص، مما يعطي مجال كبير في إجراء التعديلات اللازمة وتحسين الإجراءات والسياسات بناءً على التجارب العملية والتغذية الراجعة.
3. يقلل الانتقال التدريجي من المخاطر المرتبطة بالفشل في التنفيذ الكامل للشراء المستدام دفعة واحدة، مما يعطي الحكومة ودوائر الشراء مرونة ومساحة أكبر لتحديد التحديات والعقبات والتعامل معها.
4. في حال ارتبط التحول نحو الشراء العام بتحمل الحكومة لتكاليف إضافية، فإن الانتقال التدريجي يسمح للحكومة بتوزيع التكاليف الإضافية على فترة زمنية أطول، مما يساعد في إدارة الميزانية بشكل أفضل وتجنب الضغوط المتوقعة على المالية العامة.
5. يساهم التطبيق التدريجي في تعزيز فهم وتبني الموردين والمنتجين من القطاع الخاص لممارسات الشراء العام المستدام، كما ويعطيهم مجال أكبر للتكيف وتعديل منتجاتها وعملياتها لتلبية متطلبات الانتقال التحول نحو الإنتاج المستدام، مما يقلل من تأثير التغيرات على أعمالهم.
6. يتيح الانتقال التدريجي لشركات القطاع الخاص بالتطوير التدريجي لحلول مبتكرة وفعالة في مجال الاستدامة، ويساهم في قدرتها على تبني وتطوير القدرات التكنولوجية والبشرية اللازمة المترتبة على ذلك.
7. يساهم الانتقال التدريجي في تعزيز قدرة القطاع الخاص على توفير الميزانيات اللازمة للتوجه نحو الإنتاج المستدام، وتجنب أي مخاطر مالية محتملة في حال التبني المفاجئ للشراء العام المستدام، والذي قد يضر في قدرتها على المنافسة والبقاء في السوق.
8. يسمح الانتقال التدريجي لسياسات الشراء العام المستدام للسوق بالتكيف تدريجياً مع الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة، مما يساعد في تحقيق توازن بين العرض والطلب دون حدوث صدمات سوقية.

التوصيات الخاصة بالانتقال التدريجي الى الشراء العام المستدام

أشارت المقابلات المعمقة الى مجموعة من النقاط الهامة المرتبطة بالانتقال التدريجي نحو الشراء العام المستدام في فلسطين، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يساهم التبني التدريجي للشراء العام المستدام في التغلب على التحديات وضمان نجاح السياسات المحفزة نحو هذا التوجه في فلسطين، وهو ما يتطلب جهودًا متواصلة في التوعية، تحفيز القطاع الخاص، وضع التشريعات المناسبة، وتقديم الأدلة على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بالتوجه نحو سياسات الشراء العام المستدام.
- أكد أصحاب العلاقة على البدء أولاً بعملية واسعة لنشر الوعي بين العاملين في دوائر الشراء حول مفهوم الشراء المستدام وأثره الإيجابي على البيئة والاقتصاد.
- في حال قرر أصحاب العلاقة البدء بتحضير البيئة القانونية والمؤسسية المحلية لتبني سياسات الشراء العام المستدام، فإن ذلك يتطلب تهيئة فورية للقطاع الخاص وتعزيز الوعي لديهم حول متطلبات الانتقال الى الشراء العام، مما يمنحهم الوقت الكافي للتكيف مع المتطلبات الجديدة والتحول نحو الإنتاج والاستهلاك المستدام، مع التأكيد على ضمان أن تكون المعايير البيئية وسيلة للمفاضلة بين الموردين وليس عائقاً أمامهم.
- ضرورة تحليل القدرة التنافسية للقطاع الخاص من اجل تقييم مدى قدرته على تبني الممارسات المستدامة، وكيف سيؤثر ذلك على مكانته التنافسية محلياً ودولياً.
- كما أكد كافة أصحاب العلاقة على ضرورة تقديم الدعم الفني للموردين والمنتجين في السوق المحلي من اجل تعزيز قدرتهم على التكيف مع المتطلبات الجديدة المرتبطة بالتحول نحو الشراء العام المستدام.
- أشار أصحاب العلاقة على أهمية البدء او التركيز أولاً على المشتريات التي لها تأثير بيئي كبير، ومن ثم توسيع نطاق التطبيق تدريجياً، وهو ما من شأنه ان يساعد القطاع الخاص في فلسطين من التدرج والتكيف مع التغير والانتقال الحاصل.
- التأكيد على ضرورة بدأ أصحاب العلاقة في الشراء العام المستدام، وبشكل خاصة المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام وسلطة جودة البيئة، في بناء الإجراءات والتشريعات التي تضمن الانتقال التدريجي الى الشراء العام المستدام، من اجراء المشاورات مع كافة أصحاب العلاقة في القطاعي العام والخاص والمؤسسات غير الحكومية.
- ان عدم وجود فهم كافٍ للقيمة المضافة للشراء المستدام من قبل كافة أصحاب العلاقة، يتطلب البدء في بناء أدلة توضح الفوائد الاقتصادية على المدى الطويل، واجراء التقييمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة.
- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات للموردين الذين يقدمون منتجات مستدامة، وتحديثها بانتظام لضمان توفر المعلومات اللازمة لدعم قرارات الشراء.
- ضرورة وضع إطار زمني وبرنامج وطني لتأهيل الشركات والقيام بعملية إنذار مبكر لها، من اجل تعزيز استجابتها ولتكون قادرة على تهيئة البيئة الداخلية من اجل تقديم منتجات مستدامة.

4.5 بناء القدرات والمعايير الفنية في مجال الشراء العام المستدام

ركزت المقابلات المعمقة مع الجهات ذات العلاقة على ضرورة بناء القدرات في مجال الاستدامة للعاملين في مجال الشراء العام في الدوائر الحكومية ذات العلاقة وفي مؤسسات القطاع الخاص التي تعتبر المورد الرئيسي للحكومة، وأيضاً ضرورة تعزيز المعايير الفنية المرتبطة في الشراء العام المستدام (الشروط والمواصفات الفنية التي يجب أن تتوفر في السلع والخدمات

التي يتم شراؤها من قبل الجهات الحكومية في فلسطين) والتي تتضمن بشكل رئيسي المعايير الخاصة بتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية.

التوصيات الخاصة بتعزيز القدرات والمعايير الفنية في مجال الشراء العام المستدام

خلال الأقسام السابقة تم تسليط الضوء على بعض النقاط المرتبطة ببناء القدرات في مجال الشراء العام المستدام، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية التي تم التأكيد عليها من الجهات ذات العلاقة:

- هناك حاجة إلى تعزيز الوعي حول مفهوم الشراء العام المستدام بين العاملين في دوائر الشراء بالمؤسسات العامة، ولدى الموردين والمنتجين في القطاع الخاص، على ان يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
 - تدريب العاملين في دوائر الشراء بالمؤسسات العامة على كيفية تضمين المعايير البيئية في عمليات الشراء.
 - تدريب العاملين في دوائر الشراء بالمؤسسات العامة على اليات وطرق تحليل التكاليف على المدى الطويل بدلاً من النظر فقط إلى التكاليف المباشرة.
 - تدريب المسؤولين على القوانين واللوائح المتعلقة بالشراء العام المستدام في فلسطين، ومقارنتها مع الممارسات او المعايير الدولية في هذا المجال، مثل شهادة ISO 20400 (الشراء المستدام) وكيفية تطبيقها محلياً.
 - تدريبات على تحديد وقياس الأثر البيئي للمنتجات والخدمات المختلفة، وكيفية دمج النتائج في قرارات الشراء من اجل اختيار المنتجات التي تراعي المشتريات العامة المستدامة.
 - ورش عمل حول كيفية إعداد مواصفات فنية تأخذ بعين الاعتبار معايير الاستدامة.
 - تدريب على تقنيات تقييم وتحليل الاستدامة للعروض والمناقصات.
 - تدريب على تطوير استراتيجيات وسياسات الشراء الأخضر وكيفية دمجها في عمليات الشراء الحالية.
 - تدريب على إدارة عقود الشراء العام لضمان مراعاتها للاستدامة خلال دورة حياة العقد.
 - تدريب على إدارة المشاريع التي تتبنى ممارسات الاستدامة، بما في ذلك التخطيط، التنفيذ، والتقييم.
 - تدريب على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالشراء المستدام لقياس الأداء وتحسين العمليات.
 - ورش عمل تستهدف الموظفين والشركاء حول ممارسات الشراء المستدام وكيفية تطبيقها في العمل اليومي.
 - تدريب على كيفية بناء شبكات وشراكات مع المنظمات الدولية والمحلية لتعزيز الشراء المستدام وتبادل الخبرات والمعرفة.
- ضرورة تطوير المواصفات الفنية الإلزامية للمنتجات والخدمات لضمان أنها تلتزم بالمعايير البيئية (على سبيل المثال، ضمان أن المنتجات تتضمن مواد معاد تصنيعها وأن تكون قابلة لإعادة التدوير)، والتي يمكن العمل عليها بالتعاون الوثيق مع مؤسسة المواصفات والمقاييس التي بدأت بشكل فعلي التعاون مع بعض القطاعات من اجل تطوير بعض المواصفات وشهادات المطابقة المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، خاصة في قطاع الحجر.
- إصدار تعليمات فنية تتعلق بالطاقة البديلة والأجهزة الموفرة للطاقة.
- ضرورة القيام بدراسات لتحديد الأثر البيئي للمنتجات والخدمات المستخدمة وتحديد الفوائد الاقتصادية على المدى الطويل.

➤ من المهم تطوير مختبرات الفحص الخاصة بالمنتجات المستدامة والخضراء في مختلف القطاعات من أجل المساهمة في تطوير شهادات المطابقة والمواصفات والمقاييس الضرورية.